**الفصل الأول :**

**البنك الدولي وصندوق النقد الدولي**

**– التعريف – المخاطر**

**المبحث الأول : البنك الدولي وصندوق النقد الدولي**

**النشاة –التعريف - الاهداف**

**مقدمة**

المؤسسات المالية الدولية عبارة عن مؤسسات تعمل في مجال الاستثمار والتنمية ، وهي مملوكة للدول الأعضاء بها ، وتعمل المؤسسات علي توفير التمويل ، والمعونة الفنية ، والمشورة في مجال السياسات ، والأبحاث ، وغيرها من أشكال الدعم غير المالي للحكومات في الدول النامية والانتقالية كما يعمل عدد ليس بالقليل من المؤسسات الدولية علي توفير التمويل للشركات العاملة في مجال الاستثمار بالعالم النامي ، ومن بين اهم المؤسسات المالية الدولية المعروفة علي نطاق واسع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن المعروف عن المؤسستين بشكل عام القيام بثلاثة أدوار هامة كما يلي :

* المقرضين والمستثمرين :

تعتبر المؤسسات المالية الدولية ومن أهمها البنك وصندوق النقد الدوليين ، أكبر مصدر لتمويل عمليات التنمية في العالم حيث يصل حجم الاقراض الي ما بين 40 مليار و50 مليار دولار امريكي سنويا توجه الي الدول منخفضة ومتوسطة الدخل ، كما تقوم هذه المؤسسات المالية الدولية بأدوار مختلفة تتمثل في توفير القروض ، والمنح للحكومات وذلك لصالح مشروعات محددة أو لتصرف في مجال الإصلاحات السياسية والمعونة الفنية كما تقوم مؤسسات اخري بالاستثمار في مشروعات القطاع الخاص أو توفير الضمانات لمشروعات القطاع الخاص

* وسطاء معرفة :

تعتبر المؤسسات المالية الدولية وعلي رأسها البنك الدولي أحد المصادر الهامة للمعرفة في مجال التنمية والسياسات ، كما تعد في الحقيقة الجهة المنوطة بإعداد المقاييس الخاصة بالتمويل الدولي ، والاستثمار ونظرا للدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية في مجال الإقراض والمعرفة ، فهي تتمتع بأثر كبير علي عملية رسم السياسات في معظم الدول في مناطق امريكا اللاتينية واسيا وافريقيا والشرق الاوسط ووسط وشرق اوربا

* حارس البوابة :

تؤثر المؤسسات المالية الدولية علي اجمالي قيمة التمويل الموجه للتنمية المتاح امام الدول ومكوناته سواء بشكل مباشر او غير مباشر ، فالبحوث والتحليلات الصادرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول سياسات الدول الاقتصادية تؤثر عادة علي حجم مساهمات التي يجوز أن ترد من الجهات المانحة أو حجم الاستثمار الذي يمكن القيام به في هذه الدول ، كما ان دور البنك والصندوق المتمثل في حارس البوابة في مجال التمويل والائتمان الدوليين أقوي بالنسبة للدول التي تعتمد علي المعونات منه بالنسبة للدول التي لديها إمكانية الوصول الي أسواق راس المال .

وفيما يلي عرض بنشأة وأهداف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:

**أولاً : البنك الدولي**

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، المعروف بالبنك الدولي [[1]](#footnote-2)، في عام 1944 لمساعدة أوروبا على الانتعاش واستعادة عافيتها من الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية. وقد أدى نجاح هذا المشروع إلى تحويل انتباه البنك، في غضون سنوات قليلة، إلى البلدان النامية. وفي خمسينيات القرن العشرين، أضحى جلياً احتياج البلدان النامية الأشد فقراً لشروط أخف وطأة من تلك التي كان يقدمها البنك آنذاك، وذلك حتى يتسنى لها اقتراض رؤوس الأموال التي تحتاجها لتحقيق النمو.

البنك الدولي يشبه مؤسسة تعاونية، تعتبر البلدان الأعضاء فيها وعددها **187** مساهمين فيها. ويُمثل المساهمون من خلال مجلس المحافظين ، وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي. وبصفة عامة، يكون المحافظون من وزراء المالية أو وزراء التنمية في البلدان الأعضاء. ويجتمعون مرة واحدة في السنة في الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

ولأن المحافظين لا يجتمعون سوى مرة واحدة فقط في السنة، فإنهم يفوضون واجبات محددة إلى 25 [مديراً تنفيذياً،](http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTABOUTUS/ORGANIZATION/BODEXT/0,,contentMDK:22421219~pagePK:64020054~piPK:64020408~theSitePK:278036,00.html) يعملون في داخل البنك الدولي. ويعين كل من أكبر خمسة مساهمين، وهي فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، مديراً تنفيذياً، بينما تُمثل البلدان الأعضاء الأخرى بتسعة عشر مديراً تنفيذياً.

بالإضافة إلى [البنك الدولي للإنشاء والتعمير](http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/ACCUEILEXTN/EXTABTUSFRENCH/EXTBIRDFRENCH/0,,contentMDK:21587015~menuPK:4410227~pagePK:64168427~piPK:64168435~theSitePK:4410187,00.htmll) [والمؤسسة الدولية للتنمية،](http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/EXTIDAARABIC/0,,menuPK:1774737~pagePK:118644~piPK:51236156~theSitePK:1774633,00.html) توجد ثلاث مؤسسات أخرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع البنك الدولي: هي [مؤسسة التمويل الدولية](http://www.ifc.org/arabic)، و [الوكالة الدولية لضمان الاستثمار](http://www.miga.org/) (E) ، و [المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار](http://www.worldbank.org/icsid/) (E) . وتشكل جميع تلك المؤسسات الخمس معاً [مجموعة البنك الدولي](http://www.albankaldawli.org)

ويمكن توضيح اهداف ومهام كل مؤسسة في الجدول التالي :

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **اسم المؤسسة** | | **تاريخ** | **الدول الاعضاء** | **الاهداف** | **الادارة** |
| **البنك**  **الدولي** | **مؤسسة التمويل الدولية** | **1956** | **185 دولة** | **منح القروض والاستثمار بحصص في المشروعات الاستثمارية ، وتوفير المعونة الفنية لهذه المشروعات في الدول النامية** | **-مجلس المحافظين لكل دولة**  **عضو في مجلس المحافظين يجتمع**  **سنويا.**  **-مجلس الادارة يتكون من 24 عضوا من بينهم**  **8 اعضاء اساسين للدول الاكثر**  **اقتصاديا من بينهم السعودية**  **-مصادر التمويل من خلال اصدار**  **سندات في الاسواق العالمية**  **وتحصيل فوائد من الدول المدينة** |
| **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار** | **1988** | **تزويد القطاع الخاص بالتامين المخاطر السياسية بهدف تشجيع الشركات علي الاستثمار في الدول النامية وتوفر الخدمات القانونية والمشورة الاستراتيجية .** |
| **البنك الدولي للانشاء والتعمير** | **1944** | ولا يقدم المساعدة إلا للمشروعات التي يحتمل أن تحقق عائدا حقيقي ويمنح القروض للدول التي تتمتع باهلية ومراكز مالية تمكنها من السداد . |
| **مؤسسة التنمية الدولية** | **1960** | **مساعدة البلدان الاكثر فقرا ف العالم ، وتهدف الي تخفيض اعداد الفقراء من خلال :**   * **تقديم قروض بدون فائدة** * **منح لبرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي** * **تخفيف حدة الفاوت وعدم المساواة** * **تحسين الاحوال المعيشية للشعوب** |

تقدم المؤسستان المتداخلتان اللتان تشكلان البنك الدولي-- [البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)](http://www.albankaldawli.org/ibrd) و [المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)](http://www.albankaldawli.org/ida) -- قروضاً منخفضة الفائدة أو بدون فائدة ومنحاً إلى البلدان التي لا تستطيع الولوج إلى أسواق الائتمان الدولية في إطار مؤاتٍ أو تلك التي لا تتمكن من الحصول على هذه الخدمات على الإطلاق. وعلى خلاف المؤسسات المالية الأخرى، فإن البنك الدولي لا يعمل بغرض تحقيق الربح. حيث يعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على أساس السوق، كما يستخدم البنك الدولي تصنيفه الائتماني المرتفع في تمرير ميزة الفائدة المنخفضة التي يدفعها على الأموال إلى البلدان المقترضة -- أي البلدان النامية. ويتحمل البنك الدولي تكاليفه التشغيلية، حيث لا يستعين بمصادر خارجية من أجل توفير أموال لأغراض تمويل المصروفات العامة.

يعتمد البنك الدولي للإنشاء والتعمير في إقراضه للبلدان النامية بشكل رئيسي على بيع سندات تتمتع بتصنيف ائتماني من مرتبة (AAA) في الأسواق المالية العالمية. وبينما يجني البنك الدولي للإنشاء والتعمير هامش ربح صغير على هذه القروض، فإن الجزء الأكبر من دخله يأتي من قيامه بإقراض رأس المال الخاص به. ويتألف رأس المال هذا من احتياطيات تراكمت عبر السنوات وأموال يدفعها مساهمو البنك من البلدان الأعضاء البالغ عددها 186 بلداً. كذلك يمول دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير المصاريف التشغيلية للبنك الدولي، كما ساهم في أعمال المؤسسة الدولية للتنمية وتخفيف أعباء الديون.

يقدم البنك الدولي، من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، نوعين أساسيين من القروض والاعتمادات: [القروض الاستثمارية وقروض سياسات التنمية](http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/PROJECTSARA/0,,contentMDK:21978884~pagePK:41367~piPK:279616~theSitePK:3319423,00.html).

**1) عمليات الاستثمار**

توفر قروض واعتمادات ومنح الاستثمار موارد تمويلية لمجموعة واسعة النطاق من الأنشطة التي تستهدف إقامة البنية الأساسية المادية والاجتماعية الضرورية للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وقد شكّلت عمليات الاستثمار، على مدى العقدين الماضيين من السنين، حوالي 75-80 في المائة في المتوسط من حافظة البنك.

وتغيرت عمليات الاستثمار مع مرور الوقت. وقد تركّز إقراض ومنح عمليات الاستثمار ـ في بادئ الأمر ـ على تأمين الحصول على التجهيزات والخدمات الهندسية و**الأهلية**. إنشاءات، ولكنه أصبح الآن أكثر تركيزاً على إقامة المؤسسات، والتنمية الاجتماعية، وتحسين البنية الأساسية للسياسات العامة اللازمة لتعزيز نشاط القطاع الخاص.

يقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية عمليات الاستثمار للبلدان المقترضة شريطة ألا تكون عليها أية متأخرات مُستحقة لمجموعة البنك.

**2)عمليات سياسات التنمية**  
 تتيح عمليات سياسات التنمية مساعدة مالية سريعة تسمح للبلدان تلبية متطلبات تمويل إنمائي فعلية أو محتملة لها أصول محلية أو خارجية. وفي العادة تساعد هذه العمليات على تحقيق مجموعة من النتائج الإنمائية المحددة من خلال برنامج متوسط الأجل للإجراءات الخاصة بالسياسات والإجراءات المؤسسية التي تتوافق مع السياسات الاقتصادية والقطاعية للبلد المعني،وعلى مدى السنتين الماليتين 2006، و2007، لم تتجاوز عمليات سياسات التنمية في المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير 30 في المائة من إجمالي ارتباطات البنك المالية.

ومن الممكن أن تكون عمليات سياسات التنمية عمليات قائمة بذاتها أو جزءاً من سلسلة برامجية من العمليات في أغلب الأحوال. وفي العمليات البرامجية، يساند البنك تنفيذ برنامج متوسط الأجل لإصلاح السياسات من خلال سلسلة من العمليات السنوية، يتم صرف كل منها مقابل مجموعة، متفق عليها بصورة مشتركة، من إجراءات السياسات والإجراءات المؤسسية. وفي البلدان المنخفضة الدخل التي اعتمدت الحكومات فيها إستراتيجية لتخفيض أعداد الفقراء حيث تساند سلسلة سياسات التنمية تنفيذ هذه الإستراتيجية، يمكن أن يُطلق على عمليات سياسات التنمية اعتمادات مساندة تخفيض أعداد الفقراء، وفي العادة تتكون هذه الاعتمادات من سلسلة برامجية تتضمن ثلاث عمليات سنوية.

**الأهلية**. يُشترط الاتفاق على إجراءات تخضع لرقابة بشأن السياسات والإصلاحات المؤسسية، والحفاظ على إطار سليم لسياسات الاقتصاد الكلي لاستيفاء شروط الأهلية لعمليات سياسات التنمية. وتعتبر البلدان المنخفضة الدخل المؤهلة للاقتراض فقط من المؤسسة الدولية للتنمية التي تعاني ارتفاعاً شديداً في أعباء مديونياتها مؤهلة لعمليات سياسات التنمية في صورة منح، يرجى الاطلاع على [القدرة على الاستمرار في تحمل أعباء الديون والمنح](http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/EXTIDAARABIC/0,,contentMDK:21079551~menuPK:3017776~pagePK:51236175~piPK:437394~theSitePK:1774633,00.html).

**الشروط**: يتيح البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية عمليات لأغراض سياسات التنمية للبلدان المقترضة شريطة ألا تكون عليها أية متأخرات مُستحقة ويمكن أن تقوم مصادر أخرى، مثل الصناديق الاستئمانية، بإتاحة مثل هذه العمليات.

**الأدوات**. ثمة سياسة جديدة، تم اعتمادها في أغسطس/آب 2007، أضفت الصفة الرسمية على فكرة المساندة المباشرة للموازنة، وأدت إلى توحيد الأنواع المختلفة لقروض التكييف التي كان يستخدمها البنك في تسعينيات القرن المنصرم مع إدخال الإقراض لصالح سياسات التنمية.

وتستخدم البلدان القروض الاستثمارية المرتبطة بالسلع والأعمال والخدمات لمساندة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجموعة عريضة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وتوفر قروض سياسات التنمية (التي كانت تُعرف فيما مضى بقروض التكييف) تمويلا سريع الدفع من أجل مساندة السياسات والإصلاحات المؤسسية في البلد المعني.

ويتم تقييم عرض المشروع الخاص بالجهة المقترضة لضمان سلامته من النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية. وأثناء التفاوض على القرض، يتفق البنك والجهة المقترضة على الأهداف الإنمائية، والنتائج المرجوة، ومؤشرات الأداء، وخطة التنفيذ، بالإضافة إلى جدول صرف مدفوعات القرض. وبينما يقوم البنك الدولي بالإشراف على تنفيذ كل قرض من القروض التي يقدمها وتقييم ما تحققه من نتائج، تقوم الجهة المقترضة بتنفيذ المشروع أو البرنامج وفقا للشروط التي تم الاتفاق عليها. وبما أن أكثر من 30 في المائة من موظفي البنك الدولي يعملون في أكثر من 100 مكتب قطري حول العالم، فإنه يقوم على إدارة ثلاثة أرباع القروض القائمة مديرون قطريون يعملون بعيدا عن مكاتب البنك الدولي في واشنطن.

**3)الصناديق الاستئمانية والمنح**

تقوم الحكومات المانحة ومجموعة واسعة النطاق من مؤسسات القطاعين الخاص والعام بإيداع مبالغ في [الصناديق الاستئمانية](http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTABOUTUS/ORGANIZATION/CFPEXT/0,,contentMDK:20135627~menuPK:64060203~pagePK:64060249~piPK:64060294~theSitePK:299948,00.html)الموجودة في البنك الدولي. وتتم تعبئة موارد الجهات المانحة لصالح طائفة عريضة من المبادرات الإنمائية. وتتباين هذه المبادرات تباينا كبيرا من حيث حجمها ومدى تَعقّدها، حيث تتراوح بين ترتيبات بمليارات الدولارات ــ كصندوق تمويل (تخفيض انبعاثات غاز) الكربون، وصندوق البيئة العالمية، ومبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، إلى مشروعات قائمة بذاتها أصغر حجما وأكثر بساطة.

كما يقوم البنك الدولي بتعبئة موارد خارجية لعمليات [التمويل الميسر](http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTABOUTUS/ORGANIZATION/CFPEXT/0,,menuPK:299995~pagePK:64060242~piPK:64060289~theSitePK:299948,00.html)و[المنح](http://go.worldbank.org/YV02K4PFI0)التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية، بالإضافة إلى موارد مالية للمساعدة الفنية غير الإقراضية والأنشطة الاستشارية من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، والمشاركة في تمويل المشروعات والبرامج.

وتؤكد [المنح](http://go.worldbank.org/3PJ5HCEH30)المباشرة التي يقدمها البنك الدولي إلى منظمات المجتمع المدني على أهمية المشاركة الواسعة النطاق من قبل جميع الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة في التنمية، وتهدف هذه المنح إلى تعزيز الصوت المسموع والتأثير الملموس للفقراء والجماعات المهمشة في عملية التنمية.

الجدير بالذكر أن منح المؤسسة الدولية للتنمية ــ التي يتم تمويلها بشكل مباشر أو إدارتها من خلال الشراكات ــ قد استخدمت فيما يلي:

* **تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون**
* **تحسين إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي**
* **مساندة برامج اللقاحات والتحصين للحد من الإصابة بالأمراض المعدية مثل الملاريا**
* **مكافحة وباء الإيدز**
* **تدعيم منظمات المجتمع المدني**
* **خلق المبادرات المعنية بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة (الاحتباس الحراري)**

4)**الخدمات التحليلية والاستشارية**

بينما يُعرف عن البنك الدولي في المقام الأول أنه جهة تمويلية، إلا أن أحد الأدوار الأخرى التي يضطلع بها يتمثل في تقديم الخدمات التحليلية والاستشارية وخدمات المعلومات إلى البلدان الأعضاء لتمكينها بالتالي من إجراء التحسينات الدائمة التي تحتاجها شعوبها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وينتهج البنك الدولي سبلا كثيرة وطرائق شتى لتحقيق ذلك. وتتمثل أحد السبُل المتبعة في إجراء البحوث الاقتصادية وجمع المعلومات والبيانات الخاصة بقضايا عريضة مثل البيئة والفقر والتجارة والعولمة. فضلا عن طريقة أخرى تتمثل في الأنشطة المدفوعة باعتبارات قطرية خاصة، والأنشطة غير الإقراضية مثل العمل الاقتصادي والقطاعي، حيث يتم تقييم الآفاق الاقتصادية لبلد ما من خلال بحث أجهزته المصرفية وأسواقه المالية، بالإضافة إلى قضايا التجارة والبنية التحتية والفقر وشبكات الأمان الاجتماعي على سبيل المثال.

كذلك يعتمد البنك الدولي على موارد بنك المعرفة الخاص به في تعليم العملاء وتثقيفهم بحيث يصبحوا مُجهَّزين لحل مشاكل التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي. ويُقصد ببنك المعرفة تلك الثروة من الاتصالات والمعرفة والمعلومات والخبرة التي اكتسبها البنك الدولي على مدى سنوات من العمل الإنمائي من بلد إلى بلد ومن مشروع إلى مشروع. ويتمثل الهدف الأسمى الذي ينشده البنك الدولي في تشجيع ثورة المعلومات في البلدان النامية.

وفيما يلي بيان على سبيل المثال لا الحصر لبعض الطرق التي يقوم البنك الدولي من خلالها بتقديم خدماته التحليلية والاستشارية والمعرفية إلى عملائه من البلدان وحكوماتها والعاملين في مجالات التنمية بها وإلى عموم الجمهور أيضاً:

* دراسات تقييم اوضاع الفقر
* الدراسات الاجتماعية والهيكلية
* تقارير القطاعات
* تبادل المعارف
* استعراضات الانفاق العام
* المذكرات الاقتصادية القطرية

**5)بناء القدرات**

تتمثل إحدى الوظائف الأساسية الأخرى للبنك الدولي في زيادة وتعزيز قدرات شركائه وشعوب البلدان النامية وموظفيه وخبرائه لتمكينهم من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لتقديم المساعدات الفنية، وتحسين أداء الحكومات، وتقديم الخدمات، وتشجيع النمو الاقتصادي، والحفاظ على استمرارية البرامج الرامية لتقليص الفقر. وقد قام البنك الدولي بإنشاء روابط تتصل بشبكات تبادل المعارف، مثل المذكورة أدناه، وذلك من أجل تلبية الاحتياجات الكبيرة إلى المعلومات ولإثراء الحوار حول التنمية:

[الشبكة العالمية للتعلُّم من أجل التنمية](http://www.gdln.org/WBSITE/EXTERNAL/GDLNCHILD/0,,menuPK:1409420~pagePK:64233373~piPK:64234192~theSitePK:841731,00.html) هي شبكة واسعة تضم مراكز مخصصة للتعلم عن بُعد، وتستخدم هذه الشبكة تقنيات متطورة في مجالات المعلومات والاتصالات لتحقيق التواصل بين العاملين في مجال التنمية في جميع أنحاء العالم.

[المعرفة من أجل التنمية](http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/WBI/WBIPROGRAMS/KFDLP/0,,menuPK:461238~pagePK:64156143~piPK:64154155~theSitePK:461198,00.html)وهي تقدم خدمات استشارية للبلدان المتعاملة مع البنك بشأن الركائز الأربع للاقتصاد القائم على المعرفة: النظام الاقتصادي والمؤسسي، والتعليم، والإبداع والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل مساعدة البلدان المتعاملة مع البنك على الانتقال إلى رحاب الاقتصاد القائم على المعرفة.

[مركز موارد بناء القدرات](http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTCDRC/0,,menuPK:64169181~pagePK:64169192~piPK:64169180~theSitePK:489952,00.html)ـ هو مستودع للأدبيات الاقتصادية والمالية، ودراسات الحالة، والدروس المستفادة، والممارسات السليمة في مجال تنمية القدرات باعتبارها العامل الحاسم الأهمية لتحقيق فعالية التنمية.

[البرامج العالمية والإقليمية في معهد البنك الدولي](http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/WBI/0,,contentMDK:20212615~menuPK:575903~pagePK:209023~piPK:207535~theSitePK:213799,00.html)ـ حيث يلتقي العاملون في مجال التنمية عبر شبكة الانترنت ووجها لوجه من خلال هذه البرامج لتبادل الخبرات المكتسبة وتطوير القدرات والمهارات .

الإذاعة على شبكة الانترنت من أجل التنمية هي محطة إذاعية تقدم الندوات التي يعقدها البنك الدولي والحلقات الدراسية والمؤتمرات الخاصة بالتنمية المستدامة وتخفيض أعداد الفقراء باستخدام الفيديو. والواقع أن المناقشات والحوارات المنقولة حرفيا بشأن قضايا التنمية الملحة تجذب انتباه المسؤولين الحكوميين، والعاملين في مجال التنمية، والأكاديميين، والطلاب، والباحثين، والصحفيين، وممثلي منظمات المجتمع المدني، وعموم الجمهور.

**المؤسسة الدولية للتنمية**

تمثل المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) ذراع البنك الدولي الذي يضطلع بمساعدة أشد بلدان العالم فقراً. وتهدف المؤسسة ، التي أُنشئت في عام 1960، إلى تخفيض أعداد الفقراء من خلال تقديم اعتمادات بدون فائدة ومنحٍ لبرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة التفاوت وعدم المساواة، وتحسين الأحوال المعيشية للشعوب.

وبمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، قررت مجموعة من البلدان الأعضاء بالبنك إنشاء وكالة يمكنها إقراض البلدان الأشد فقراً بموجب أقصى شروط ميسرة ممكنة. وقد أطلقوا على هذه الوكالة "المؤسسة الدولية للتنمية". وقد رأى مؤسسو هذه الوكالة، أنها (المؤسسة الدولية للتنمية) تعتبر سبيلاً من خلاله يستطيع "أغنياء العالم الموسرون" مساعدة "فقراء العالم المعسرين". إلا أنهم أرادوا أيضاً أن تُدار مؤسسة التمويل الدولية على النهج وبنفس النظام الذي يُدار به البنك. ولهذا السبب اقترح الرئيس الأمريكي دويت دي أيزنهاور، ووافقته على هذا الاقتراح بلدان أخرى، أن تكون المؤسسة الدولية للتنمية جزءاً من البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD).

وقد أصبحت [اتفاقية تأسيس](http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/EXTIDAARABIC/0,,contentMDK:20466177~menuPK:3446915~pagePK:51236175~piPK:437394~theSitePK:1774633,00.html) المؤسسة سارية النفاذ في عام 1960، وتمت الموافقة على تقديم أول قروض للمؤسسة، تُعرف بالاعتمادات، في عام 1961 إلى كل من شيلي، وهندوراس، والهند، السودان.

تضم المؤسسة الدولية للتنمية حاليا [170 بلدا عضوا](http://egln0002.worldbank.org/public/sec/secrm/member.nsf/webalphaIDADate?OpenView&count=500) (E) . يكتتب الأعضاء في الاكتتاب الأولي للمؤسسة وفي العمليات اللاحقة لتجديد الموارد، وذلك عن طريق تقديم ما يلزم من مستندات وسداد المدفوعات المطلوبة في إطار ترتيبات تجديد الموارد.

وتكمل المؤسسة عمل البنك الدولي للإنشاء والتعميرـ وهو فرع الإقراض الآخر التابع للبنك الدولي والذي يقدم للبلدان المتوسطة الدخل خدماته الاستشارية وتلك المتعلقة بالاستثمار الرأسمالي. ونلاحظ أن موظفي البنك الدولي للإنشاء والتعمير هم أنفسهم موظفو المؤسسة الدولية للتنمية حيث إن هاتين المؤسستين لهما نفس المقر ويقومان بتقييم مشاريع بنفس الدرجة من المعايير المتشددة.

وتعد المؤسسة واحدة من أكبر مصادر المساعدة المقدمة إلى أشدّ بلدان العالم فقراً والبالغ عددها 79 بلداً، بينها 39 بلداً في أفريقيا. كما أن هي أكبر مصدر منفرد لأموال الجهات المانحة لتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية في البلدان الأشد فقرا.

وتقوم المؤسسة بإقراض الأموال ( أو ما يُعرف بالاعتمادات) بشروط ميسرة. وهذا يعني أن اعتمادات المؤسسة تُقدم بدون فوائد، وتمتد فترة سدادها إلى ما بين 35 إلى 40 سنة وتشمل فترة سماح مدتها 10 سنوات. كما تقدم المؤسسة منحاً إلى البلدان التي تعاني ارتفاعاً في أعباء مديونيتها.

تعتمد أهلية الحصول على مساندة المؤسسة الدولية للتنمية أولاً وقبل كل شيء على معدل الفقر النسبي السائد في البلد المعني، وهو ما يُعرّف بأن يكون نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي أقل من حد معين. ويتم تحديث بيانات إجمالي الدخل القومي سنوياً وقد بلغ هذا الحد في السنة المالية 2011: 1165 دولاراً أمريكياً.

وتساند المؤسسة أيضاً بعض البلدان، ومنها العديد من بلدان الجزر الصغيرة، التي تتجاوز الحد العملي الفاصل لأهلية الاقتراض ولكنها لا تتمتع بالملاءة الائتمانية الكافية التي تمكنها من الاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وبعض البلدان مثل الهند وباكستان تكون مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بناءً على متوسط دخل الفرد فيها، ولكنها تتمتع أيضا بالملاءة الائتمانية للحصول على بعض قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وهي تعرف باسم "البلدان الخليطة".

ويوجد حاليا [79 بلدا](http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/EXTIDAARABIC/0,,contentMDK:21215609~pagePK:51236175~piPK:437394~theSitePK:1774633,00.html) مؤهلاً لتلقي موارد المؤسسة. وتضم تلك البلدان معاً نحو 2.5 مليار شخص، يشكلون نصف مجموع السكان في بلدان العالم النامية. وجدير بالذكر أن حوالي 1.5 مليار نسمة في هذه البلدان يعيشون على دولارين أو أقل للفرد في اليوم.

التقسيم حسب المناطق فينقسم الي :

**أفريقيا جنوب الصحراء.............. 49% جنوب آسيا......................... 32%  
شرق آسيا والمحيط الهادئ ....... 11% أوروبا وآسيا الوسطى ................4%  
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي......2% الشرق الأوسط وشمال أفريقيا........1%**

**أما التقسيم حسب القطاعات فيقسم الي :**

**الإدارة العامة والقانون .............18% القطاع الاجتماعي................... 29%  
الزراعة .. 8%............................. الصناعة2%.............................   
القطاع المالي ... 5%....................... القطاع المالي3%........................**

[الشروط الحالية للقروض المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية](http://siteresources.worldbank.org/IDA/Resources/IDATerms09.pdf) (

وفي السنة المالية 2010 (التي تنتهي في 30 يونيو/حزيران 2010، بلغت قيمة مجموع الارتباطات التي قدمتها المؤسسة 14.5 مليار دولار أمريكي، تم تقديم 18 في المائة منها على أساس منح. وتضمنت الارتباطات الجديدة في السنة المالية 2010 ما يبلغ 190 عملية جديدة. وقد قامت المؤسسة منذ عام 1960 بإقراض 222 مليار دولار أمريكي ل 108 بلدان. وقد ازدادت الارتباطات السنوية بصورة مطردة، حيث بلغ متوسط القروض في السنوات الثلاث الماضية ما يناهز 13 مليار دولار أمريكي.

وتعالج العمليات التي تمولها المؤسسة بصفة أساسية: مجالات التعليم، وخدمات الرعاية الصحية الأساسية، والمياه النظيفة، ومرافق الصرف الصحي، والإجراءات الوقائية البيئية، وإدخال تحسينات على مناخ ممارسة أنشطة الأعمال، والبنية الأساسية، والإصلاحات المؤسسية. وتمهد هذه المشاريع الطريق لتحقيق النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل، وزيادة مستويات الدخل، وتحسين الظروف المعيشية. [اكتشف مشاريع المؤسسة الدولية للتنمية](http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTABOUTUS/IDA/0,,menuPK:3266877~pagePK:3266850~piPK:3266873~theSitePK:73154,00.html) (E)

وتركز المؤسسة الدولية للتنمية على تحقيق النمو العريض، ويشمل ذلك:  
- السياسات الاقتصادية السليمة، والتنمية الريفية، وأنشطة أعمال القطاع الخاص، والممارسات البيئية المستدامة  
- الاستثمار في العنصر البشري، والتعليم، والرعاية الصحية خاصة في مجال مكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا والسل  
- توسيع نطاق قدرات البلدان المقترضة لتقديم الخدمات الأساسية وإرساء مبدأ المساءلة فيما يتعلق بالموارد العامة  
- تحقيق الانتعاش من آثار الحروب الأهلية والاضطرابات المدنية، والصراعات المسلحة، والكوارث الطبيعية  
- وتشجيع التكامل التجاري والإقليمي

كما تقوم المؤسسة بعمل دراسات تحليلية لبناء القاعدة المعرفية التي تسمح بتصميم يتسم بالحنكة للسياسات بغرض تخفيض أعداد الفقراء. وتقدم المؤسسة المشورة للحكومات بشأن سبل توسيع قاعدة النمو الاقتصادي وحماية الفقراء من الصدمات الاقتصادية.

وتقوم المؤسسة أيضاً بتنسيق مساعدات الجهات المانحة لتقديم العون والإغاثة للبلدان الفقيرة التي لا تستطيع إدارة أعباء خدمة الديون. وقامت بوضع نظام لتخصيص المنح بناء على درجة خطورة معاناة البلدان من المديونية، حيث تم تصميم هذا النظام لمساعدة البلدان على ضمان [استمرارية قدرتها على تحمل أعباء الديون](http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/EXTIDAARABIC/0,,contentMDK:21079551~menuPK:3017776~pagePK:51236175~piPK:437394~theSitePK:1774633,00.html).

بينما يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على معظم موارده المالية عن طريق الأسواق المالية العالمية، فإن المؤسسة الدولية للتنمية تحصل على مواردها المالية بصفة رئيسية عن طريق المساهمات التي تقدمها حكومات البلدان الأعضاء الأكثر غنى بالبنك الدولي. كما تحصل المؤسسة على أموال إضافية من صافي دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومن مدفوعات سداد الاعتمادات السابقة التي حصلت عليها البلدان المقترضة منها.

[**عمليات تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية**](http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/EXTIDAARABIC/0,,contentMDK:21079507~menuPK:3017556~pagePK:51236175~piPK:437394~theSitePK:1774633,00.html)

تجتمع الجهات والبلدان المانحة كل ثلاث سنوات لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. وتشكل مساهمات الجهات والبلدان المانحة 60 في المائة من حقوق السحب الخاصة والتي تبلغ 27.3 مليار (41.6 مليار دولار امريكي) التي تتيحها العملية الخامسة عشر لتجديد موارد المؤسسة، والتي من خلالها يتم تمويل مشاريع في فترة السنوات الثلاث المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2011.

وساهمت 45 بلداً في العملية الخامسة عشر لتجديد موارد المؤسسة. وقد كانت التعهدات بتقديم أكبر المبالغ في العملية الخامسة عشر لتجديد موارد المؤسسة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وكندا وايطاليا وأسبانيا

**ثانياً : صندوق النقد الدولي :**

صندوق النقد الدولي [[2]](#footnote-3)هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الامم المتحدة أنشي بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل علي تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي ، يقع المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة ويديره أعضائة الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا، وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي اي نظام المدفوعات الدولية واسعار صرف العملات الذي يسمح بقيام المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة بسلاسة ، فهو يشرف علي النظام ويوفر الإطار المؤسسي العالمي الذي تتعاون من خلاله البلدان في الشؤون النقدية الدولية ، وتتضمن اهداف صندوق النقد الدولي تيسير التوسع المتوازن في التجارة العالمية وتحقيق استقرار اسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات واجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات .

ويقوم الصندوق بما يلي :

* متابعة الاقتصاديات القطرية والاقتصاد العالمي واطلاق اشارات التحذير عند استشعار بوادر الخطر
* تقديم المشورة لاعضائه بشان السياسات الاقتصادية ، والعمل علي ارساء معايير جيدة للسياسات الاقتصادية والتنظيم المصرفي والمالي
* اقراض البلدان الاعضاء التي تمر بمصاعب اقتصادية لتيسير قيامها بالتصحيح اللازم ومساعدتها في علاج المشكلات الاقتصادية طويلة الاجل من خلال الاصلاحقات
* تقديم المساعدة الفنية والتدريب الي حكومات البلدان الاعضاء وبنوكها المركزية

يحصل الصندوق علي أموالة من بلدانه الاعضاء ، ويمكنه استخدامها في اقراض البلدان التي تمر بمصاعب مالية ، وتبعا لحجم الحصص الذي يعتمد في الاساس علي الحجم الاقتصادي للبلدان الاعضاء ، يتحدد عدد الاصوات المخصصة لكل بلد عضو وحدود الاقراض الذي يوفره له الصندوق وقد سبق لصندوق النقد الدولي الذي يمكنه تدبير الأموال ايضا عن طريق الاقتراض ان حصل علي منح واعانات مالية لتقديم مساعدات خاصة للبلدان منخفضة الدخل

يقدم الصندوق المساعدة لاقتصادات بلدانه الاعضاء في ادارة التقلبات الناتجة عن الروابط العالمية المتبادلة وتخفيف حدته ، من خلال التحليل الاقتصادي والمشورة بشان السياسات واقراض البلدان التي تمر بعسر مالي ، ويتمثل دور الصندوق في ايجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والمالية بما يحقق صالح الجميع ، ثم إقناع الحكومات والبلدان ذات السيادة بفائدة تنفيذ تلك الحلول .

وبوسع اي بلد عضو الاقتراض من الصندوق اذا ما واجه مشكلات في المدفوعات مع بقية العالم اي اذ بدأت أمواله وارصدته تنفذ نتيجة لشرائة سلعا او خدمات من الخارج اكثر من السلع والخدمات التي يمكنه تصديرها او نتيجة لنقل المستثمرين رؤؤس أموالهم الي الخارج ويقدم صندوق النقد الدولي تمويلا مؤقتا لتيسير عملية التصحيح الضرورية للبلد المعني .

صندوق النقد الدولي لا يفرض القروض علي البلدان بل يقدم الدعم المالي عندما تكون البلاد في حاجة حقيقية للمساعدة وقدمت طلبا لهذه المساعده تختلف اسعار الفائدة مع النوع من القروض لكنها افضل من اسعار السوق بشكل ملموس وكثير من هذه البلدان ليها قدرة محدودة علي الحصول علي التمويل من اسواق راس المال الدولية فيما يرجع بصفة جزئية الي المصاعب الاقتصادية

وصندوق النقد الدولي مسؤؤل امام حكومات بلدانه الاعضاء وذلك في الاساس من خلال ممثليها في المجلس التنفيذي الذي يتالف من 24 عضوا يتم اختيارهم بواسطة كل الدول الاعضاء ويتولي المجلس التنفيذي الذي يجتمع عادة ثلاث مرات في الاسبوع متابعة اعمال الصندوق اليومية بالتعاون مع المدير العام ونوابه وهيئة من موظفي الصندوق ويكون ذلك تحت السلطة العليا لمجلس المحافظين الذي يتالف من وزراء مالية جميع البلدان الاعضاء وغيرهم من كبار المسؤلين فيها ، وقد تم اصلاح كبير مؤخرا تزيد بمقتضاه القوة التصويتية للاقتصادات الناشئة بحيث تصبح البرازيل وروسيا والهند والصين ضمن البلدان العشرة الاولي من حيث قوة التصويت .

**الفرق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي**

انشئ صندوق النقد الدولي في نفس وقت الذي انشئ فيه البنك الدولي لأداء وظائف مختلفة لكل منهما وان كانت ذات صلة ، فصندوق النقد الدولي يركز في المقام الاول علي الاجراءات التي ينبغي للبلدان اتخاذها بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي الكلي اللازم للنمو الاقتصادي السليم القابل للاستمرار ، أما البنك الدولي فقد أنشئ لتشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الاجل وتخفيف حدة الفقر وللإسهام في تمويل المشاريع بعينها ، وصندوق النقد الدولي هو الجهة المرجح اللجوء إليها أولا لمساعدة اي بلد يمر بأزمة مالية بتقديم المشورة والتمويل السريع بينما يقوم البنك الدولي اساسا بتقديم المساعدات الانمائية ويتعاون الصندوق والبنك الدولي في عدد من القضايا لاسيما الحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل.

**استعرضنا** في هذا المبحث مفهوم ونشاة واهداف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باعتبارهم من اكبر المؤسسات المالية الدولية ولكن .

هل هذه الاهداف التي عبر عنها البنكين من اهداف نبيلة هي الواقع ؟ أم ان هناك دور واهداف خفية مستترة تسعي هذه المؤسسات الي تحقيقها وهذا ما سوف نتناولة في المباحث التالية كما يلي :

المبحث الأول : اهداف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في البلدان النامية

المبحث الثاني : قراصنة القروض

المبحث الثالث : تاثير تنفيذ سياسات وشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علي مصر وتركيا وماليزيا ، فمصر التزمت التزام كامل بشروط وتعليمات هذه المؤسسات وتركيا وماليزيا من الدول التي رفضت هذه الشروط والتعليمات واعتمدت بشكل كبير علي مواردها الذاتية .

**المبحث الثاني : سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي**

**في الدول النامية**

**مقدمة**

**استعرضنا** في المبحث السابق مفهوم ونشاة واهداف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باعتبارهم من اكبر المؤسسات المالية الدولية ، وفي هذا المبحث نحلل أهداف هذه المؤسسات في الدول النامية بالتفصيل ونستنتج بعد ذلك هل هذه السياسات في صالح هذه الدول والطبقة الفقيرة والمتوسطة ام تهدف علي المدي الطويل الي سحق هذه الطبقات علي حساب الطبقة الرأسمالية.

**صندوق النقد الدولي وعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية**

تعبر وصفة صندوق النقد الدولي لعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية ، نابعة من فكر المدرسة النيوكلاسيكية ، لذلك فان أي دولة تلجا الي صندوق النقد الدولي طالبة منه مساندتها لحل مشكلاتها الاقتصادية ، فإن صندوق النقد الدولي لديه وصفه تتكون من شقين أساسيين هما :

1. سياسات تقليل فجوه الموارد بالقطاع الخاص

وهذه السياسات معناها مسانده وتشجيع القطاع الخاص ، بكل الوسائل لينطلق دوره الاقتصادي بحيث تتوفر له الموارد اللازمة للقيام بالاستثمارات المختلفة ، لذلك فان هذه السياسات تهدف الي زيادة الموارد المتاحة للقطاع الخاص عن طريق :

* تخفيض الضرائب علي الدخول والايرادات التي يحققها القطاع الخاص ، حتي يمكن زيادة صافي عوائده بعد اداء الضرائب ، اعتقادا من الصندوق ان هذا سوف يؤدي الي زيادة حوافز الادخار والاستثمار وتطبيق التكنولوجيا الجديدة ، وانتقال الموارد من عمل وراس المال الي القطاعات الأكثر إنتاجية وهم رجال الاعمال
* تقديم إعفاءات سخية من الضرائب المفروضة علي الأرباح والدخول ، التي يحققها رأس المال الخاص المحلي والاجنبي من نشاطة في المشروعات الجديدة ، حتي يمكن حفز المستثمرين علي زيادة استثماراتهم ، وتشجيعهم علي الاستثمار في المجالات ذات الاولوية وبخاصة القطاع الخاص .
* تقديم تيسيرات جمركية محسوسة علي الواردات الاستثمارية والوسيطة للمشروعات الاستثمارية الجديدة حتي يمكن خفض نفقات الانتاج فيها ، وتحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح والدخول .
* منع الرقابة علي الأسعار ، والغاء التدخل الحكومي في مجال تسعير منتجات القطاع الخاص وترك قوي السوق لتحديد اسعار منتجات هذا القطاع
* زيادة سعر الفائدة علي الودائع الادخارية حتي يمكن حفز القطاع العائلي علي القيام بالادخار ، وإعفاء هذه الفوائد من الضرائب

من وجهة نظر صندوق النقد الدولي أن هذه الاجراءات ستؤدي الي خفض موارد الدولة الضريبية ، إلا ان هذا الخفض سيكون مؤقتا ، إذ أن من شأن هذه الاجراءات والحوافز ان تحدث طفرة سريعة في النمو فترتفع الدخول ، وتخلق فرضا جديدة في السوق المحلي ، مما يحفز المزيد من نمو الناتج ، وهذا بدورة يجلب عائدات ضريبية أكبر ، ويتيح للحكومات توسيع خدماتها العامة واستثمارتها في الوقت الذي تبقي فيه أسعار الضرائب ونسبتها عند مستويات منخفضة نسبيا .

1. سياسات تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة

يري صندوق النقد الدولي ، ان عجز الموازنة العامة للدولة يمثل فائض طلب ، وذلك لان الإنفاق العام بشقية : الجاري والاستثماري جزء من الطلب الكلي القومي لذلك فان محاصرة هذا العجز تتطلب كبح نمو الانفاق العام وبناء علي هذه الرؤية فان صندوق النقد الدولي يلزم الدول النامية بتنفيذ مجموعة من السياسات هدفها : تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة ، وتتمثل هذه السياسات في :

* التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله الدولة ، نتيجة لوجود وحدات انتاجية في القطاع العام تحقق خسائر ، لذلك يجب التخلص من هذه الوحدات وبيعها للقطاع الخاص أو ادارتها علي أسس اقتصادية وتجارية لكي تحقق ربحا .
* تخفيض الدعم الموجة للسلع التموينية والضرورية ، وفي هذا الشان يوصي صندوق النقد الدولي بعدة اساليب : إما الإلغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة ، من خلال زيادة أسعار هذه السلع لتتساوي مع تكلفتها ، وفي حالة ما حالت الظروف الاقتصادية والسياسية الي دون ذلك يكون الانخفاض التدريجي للدعم والارتفاع التدريجي لاسعار هذه السلع ،بشرط أن تؤدي تلك الاساليب الي تخفيض مستمر لنسبة الدعم السلعي الي الانفاق الكلي في كل سنه من سنوات البرنامج
* تغيير سياسات الدولة تجاه التوظيف ، ويكون ذلك من خلال رفع يد الدولة تدريجيا من الالتزام بتعيين الخريجين الجدد ، حتي يمكن إعادة سوق العمل لعلاقات العرض والطلب ، حتي لو ادي ذلك الي زيادة معدلات البطالة في السنوات الاولي من تنفيذ البرنامج
* خفض الاجور ووضع حد أقصي لها وتجميدها والغاء الوظائف الشاغرة او الوظايف المؤقتة ، وفصل العمالة الزائدة عن الخدمة او غير الاكفاء واعادة النظر في قضية الضمان الاجتماعي ورواتب التقاعد
* امتناع الدولة علي الدخول في المجالات الاستثمارية ، التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها وان ينحصر دور الاستثمار العام في المجالات المتعلقة ببناء البنية الاساسية فقط
* رفع اسعار مواد الطاقة وبخاصة مواد الطاقة التي تستخدم في اغراض الاستهلاك العائلي ومساواتها بالاسعار العالمية لها ، وكذلك زيادة اسعار الخدمات العامة للحكومة مثل خدمات النقل والمواصلات والاتصالات وخدمات التعليم والصحة وغيرها
* بيع المشروعات المملوكة للدولة ، وذلك لتخفيف العب المالي والاداري علي عاتقها ، وهذا بالاضافة الي تصفية المشروعات الاقتصادية غير الرابحة التي تملكها الدولة
* وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام ونسبته الي الناتج المحلي الاجمالي

تلك هي السياسات والاجراءات المالية والنقدية التي يطلبها صندوق النقد الدولي من الدول النامية التي تلجأ إليه لحل مشكلاتها الاقتصادية وتحدد في شكل أهداف كمية ورقمية محدده يتعين تحقيقها خلال فترة برنامج التثبيت ، في ضوء جدول زمني معين وفي حاله عدم تحقيقها يتم وقف حق الدولة في الحصول علي الموارد المالية المقررة في البرنامج ويرسل صندوق النقد الدولي بعثه كل سته اشهر للتاكد من مطابقة الاداء ، مع ما ورد في البرنامج الذي يصاغ في شكل ما يسمي خطاب النوايا .

**البنك الدولي وعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية**

عندما تلجا اي دولة نامية الي البنك الدولي من اجل حل مشطلاتها الاتقصادية ، فان النبك الدولي يشترط ان توافق هذه الدول اولا علي ما يراه صندوق النقد الدولي حتي يمكن للبنك الدولي ان يمنح هذه الدولة القروض التي تحتاج اليها .

وهذا يعني التنسيق الفاعل بين البنك والصندوق ، في التعامل مع الدول النامية ،حيث يوجد تنسيق كامل وفعال بين برامج الثبيت لصندوق النقد الدولي ، وبرامج التكييف الهيكلي للبنك الدولي ،

تتضمن برامج التكييف الهيكلي للبنك الدولي ثلاث محاور رئيسية هي : تحرير الاسعار ، حرية التجارة والتحول نحو التصدير ، خصخصة القطاع العام .

لقد تطورت فلسفة النبك الدولي بشأن الخصخصة ، المراد تطبيقها في حالة البلاد النامية كما يلي :

* في بداية الامر كانتب هذه الفلسفة تعني تحقيق الكفاءة في إدارة وتشغيل المشروعات العامة ، والاعتماد علي آليات السوق ، والتخلص من الاحتكار الحكومي ، وذلك عن طريق إأدارة المشروعات العامة طبقا لعقود إدارة من قبل القطاع الخاص ، علي أن تحتفظ الدولة بملكيتها للمشروعات .
* تأجير وحدات الإنتاج التي يملكها القطاع العامل الي القطاع الخاص، من خلال عقود خاصة وتحتفظ الدول بملكيتها لهذه الوحدات علي أن يتم تقاسم الربح بين المستأجر والحكومة .
* التصفية وبيع أصول المشروع اذا كان المشروع فاشلا وليس هناك أمل في إصلاحه
* السماح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بالمساهمة في المشروعات المشتركة
* السماح للطقاع الخاص بتنفيذ بعض الخدمات العامة كالصحة والتعليم , والمرافق العامة وذلك من خلال عقود تبرمها الحكومة مع القطاع الخاص لتولي تنفيذ هذه الخدمات
* التحول الي الملكية الخاصة ،
* عن طريق بيع المشروعات العامة بكاملها الي القطاع الخاص

يرجع السبب في تطور سياسات البنك الدولي تجاة الخصخصة الي ما يسمي بتوافق واشنطن الذي تم صياغته في عام 1989 بين كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والوليات المتحدة الامريكية وقد تم صياغة هذا التوافق لينطبق علي أي فترة تاريخية وأي اقتصاد بهدف التوصل بأسرع ما يمكن الي تصفية أي هيئة أوتنظيم من جانب الدول والتحرير الأكمل بأسرع ما يمكن لكل الاسواق " الثروات – رؤؤس الاموال –الخدمات – البراءات " وفي النهاية يكون هناك سوق عالمي موحد ومنظم ذاتيا تماما وتتمثل أهم المبادئ الرئيسية لتوافق واشنطن فيما يلي :

* من الضروري في كل بلد مدين البدء في اصلاح المالية العامة وفق معيارين
* تخفيض العبء الضريبي علي الدخول الاكثر ارتفاعا لتحفيز رجال الاعمال علي الاستثمار
* توسيع القاعدة الضريبية بمعني الغاء الاعفاءات الضريبية عن الافراد الأقل دخلا من اجل زيادة الحصيلة الضريبية
* تحرير الاسواق المالية
* ضمان المساواة في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الاجنبية
* تصفية القطاع العام
* تحرير التجارة الدولية وتخفيض الضرائب الجمركية
* تشجيع القطاعات الاقتصادية القادرة علي التصدير
* الحد من عجز الموازنة العامة للدولة والغاء الدعم او المنح للشركات من اجل تخفيض الاسعار

هذه المبادئ الأساسية لتوافق واشنطين صيغت لتنظيم العلاقة بين الشمال الغني والجنون الفقير من اجل السيطرة علي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد النامية ، نمط التخصيص وتقسيم العمل ، توزيع الدخول ، دور الدولة ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، اجور منخفضة .

وهذه الاليات الجديدة تتضمنها برامج التثبيت والتكييف الهيكلي ، لتأمين سيطرة رأس المالي الدولي بهدف اخضاع الجنوب لشروط التركم والتوسع الرأسمالي في الشمال وهذا المشروع تروج له المنظمات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدولي والشركات متعددة الجنسيات ذات المصلحة الاولي لتنفيذ هذه السياسات

**المبحث الثالث : قراصنة قروض**

**مقدمة**

قراصنة القروض نخبة من الرجال والنساء هدفهم الاساسي بناء امبراطورية عالمية وهم يستخدمون المنظمات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لخلق أوضاع تخضع الدول الاخري لاحتكار حكومة او شركات .

يؤدي قراضنة الاقتصاد بعض الخدمات ، أهمها منح القروض لإقامة البنية التحتية ، وبناء محطات الكهرباء ومد طرق رئيسية ، وانشاء مواني ومطارات ومناطق صناعية ، هذه القروض مشروطة بان تتولي اقامة هذه المشروعات وإدارتها شركات امريكية ، وجوهر الامر ان لا يخرج القدر الاكبر من اموال القروض من الوليات المتحدة الامريكية .

ومعيار النجاح الرئيسي لقرصان القروض يتمثل في قدرته علي ان تكون القروض التي يقعدها مع أي دولة كبيرة لدرجة تضمن عجز الدول المقترضة عن سداد ما عليها من ديون وبذلك تظل مثقلة بالديون وبالتالي من السهل السيطرة علي هذه الدولة .

وكشف جون بركنز في كتابه [[3]](#footnote-4), Confessions of an Economic Hit Man عن هذه المهنة والذي لم يكن اختياره من فراغ ليكون قرصان قروض فقد تم ترشيحه من قبل جهات عديدة كلفت سيدة تدعي " كلودين مارتن مستشار خاص لشركة شاس تي مين" بتدريبة في مهنته الجديدة كقرصان قروض ولقد أخبرتة بأنه امامه هدفين أساسيين من عمله كقرصان قروض :

**الأول:** اختلاق مبررات للقروض الدولية الضخمة التي تمنح للدولة التي سيعمل فيها مع اعادة ضخ هذه الأموال في الشركات الامريكية .

**الثاني** : العمل علي إفلاس تلك الدول التي حصلت علي قروض بحيث تظل هذه الدول مدينة الي الابد ، وتصبح أهدافا سهلة عندما تدعو الحاجة الي خدمات تشمل إنشاء قواعد عسكرية ، تصويتاَ في الامم المتحدة او تحقيق مصالح اقتصادية وتجارية .

ولقد اوضحت كلودين لجون بركنز طبيعة عملهم بقولها" نحن نادي صغير نتقاضي أجورا كبيرة لنخدع دولاً كثيرة في أنحاء العالم ننهب منها مليارات الدولارات جزء كبير من عمل قرصان القروض هو إقناع قادة الدول بأن يكونوا جزءاً من شبكة واسعة تروج لمصالح الوليات المتحدة الامريكية التجارية وفي النهاية فأن هؤلاء القادة سيصبحون مكبلين بسلسلة من الديون تضمن ولاءهم ، فنستطيع أن نظلب منهم ما نريد ومتي نريد من اجل اشباع حاجاتنا السياسية والاقتصادية والعسكرية وبالمقابل فان هؤلاء القادة السياسين يتمتعون بدعم الوليات المتحدة الامريكية لانظماتهم حتي لو كانت قمعية ويدعمون بالمشروعات الكبيرة في البنية التحتية التي لا تحقق عائد اقتصادي ولكنها تحقق عائد اجتماعي توفر لهم الغطاء لاستقرارهم السياسييعترف جون بركنز أنه والخبراء الاقتصاديون قاموا بتطويع اللغة لتغليف استراتيجياتهم في النهب الاقتصادي وذلك باستخدام مفاهيم مثل – الحكم الرشيد – تحرير التجارة – حقوق المستهلك بحيث لا تكون السياسات الاقتصادية جيدة الا من خلال منظور الشركات الكبري .

الكتاب وهي شهادة لأحد أولئك الرجال المحترفين الذين يرتدون ملابس فاخرة ويتنقلون عبر العالم في رحلات فارهة ويتقاضون أجورا فلكية من أجل نهب بلايين الدولارات من دول عديدة في سائر أنحاء العالم.

يأخذ أولئك الرجال المال من البنك الدولي، وهيئة المعونة الأمريكية وغيرها من مؤسسات «المساعدة» الأجنبية،ويحولونها بطرق مراوغة إلى الشركات الكبرى، لتجنيها حفنة من العائلات الثرية التي تسيطر على الموارد الطبيعية للكرة الأرضية. وتتباين وسائل هؤلاء الرجال بين تلفيق التقارير المالية، وتزوير الانتخابات، والرشوة، والابتـزاز، والجنس، والقتل.

يتألف الكتاب من أربعة أجزاء مقسمة حسب المراحل الزمنية التى قضاها مؤلف الكتاب "جون بيركينز" في خدمة نظام الاغتيال الاقتصادي للشعوب. وتضم هذه الأجزاء الأربعة 35 فصلا.

وعمل جون في وكالة الامن القومي في عام 1968 كقرصان قروض وتم اختياره ضمن فيالق السلام في الاكوداور ، والتقي في الاكوادور بنائب رئيس شركة مين الاستشارية العالمية الذي يعمل ايضا ضابط اتصال في وكالة الامن القومي ، التحق بوظيفة في شركة مين واجتاز تدريبات سرية في بوسطن للحصول علي وظيفة قرصان القروض ، ثم ارسل الي اندونيسيا ضمن فريق من 11 عضو ثم توالت السفريات الي آسيا وامريكا اللاتينية والشرق الأوسط ، وفي عام 1975 ترقي ليصبح اصغر شريك في شركة مين .

ومن أهم الاعترافات التي جاءت في الكتاب ما يلي :

* الامبراطورية الامريكية تعتمد علي كون الدولار يلعب دور العملة القياسية الدولية فالوليات المتحدة هي التي يحق لها طبع الدولار وبالتالي يمكنها تقديم القروض بهذه العملة مع إدراكها الكامل أن معظم الدول النامية لن تتمكن من سداد ديونها .
* العنصر الخفي في المشروعات التي يمولها قرصان القروض : أنها صممت من اجل خلق ارباح طائلة لشركات المقاولات الامريكية ، وتركيز الثروة في العائلات الغنية ذات النفوذ في البلاد المتلقية للقروض تضمن التبعية الاقتصادية والسياسية واخيرا والاهم أن عبء خدمة هذه القروض سيحرم الفقراء في هذه الدول من الخدمات الحكومية والدعم المالي للطبقة الفقيرة ، وبهذه الطريقة المخادعة لا تغادر الأموال مقار الهيئات الدولية المانحة والقابع أكثرها في الولايات المتحدة حيث تتحول ببساطة من حسابات بنوك واشنطن إلى حسابات شركات في نيويورك أو هيوستن أو سان فرانسيسكو، وبينما تعود هذه الأموال بشكل فوري إلى أعضاء الكوربورقراطية فإنه يبقى على الدولة المتلقية سداد أصل القرض والفوائد.
* ما حل بكثير من شعوب العالم من كوارث بسبب عمليات الاغتيال والقرصنة الاقتصادية التي مارسها هو وحفنة من زملائه وأدت إلى جلب المآسي الاقتصادية على الشعوب إضافة إلى التخلص من زعماء وقادة وطنيين لقوا حتفهم بسبب معارضتهم تلك المنظومة من الشركات العملاقة والحكومات والبنوك التي تسعى لبناء إمبراطورية عالمية. ويقر المؤلف أنه عندما فشل قراصنة الاقتصاد في استمالة أولئك الرؤساء الوطنيين السابقين، يتدخل فريق آخر من القراصنة، وهم **ثعالب المخابرات** ، لينفذوا مهامهم.

ويأتي جزء من الإجابة من خلال تدليل «بيركنز» بأن مديونية العالم الثالث وصلت إلى 2.5 تريليون دولار وأن خدمة هذه الديون بلغت 375 مليار دولار سنوياً في عام 2004، وهو رقم يفوق ما تنفقه كل دول العالم الثالث على الصحة والتعليم ويمثل 20 ضعفاً ما تقدمه سنوياً الدول المتقدمة من مساعدات خارجية.

* المفاهيم الاقتصادية الجيدة من خلال مطلبة بخصخصة الشركات والقطاعات الخدمية ثم الغاء الدعم وجميع القيود التجارية التي تحمي الشركات الوطنية بينما الوليات المتحدة وشركاؤها من الدول الصناعية مستمرة في تقديم الدعم لقطاعات أعمالها وفرض القيود لحماية صناعتها مثل الحماية الفكرية .
* التغلب علي ارتفاع اسعار النفط من خلال توجية استثمارات الي مناطق القطبية والاسكا لاستخراج البترول وتعويض الفائض في الميزان التجاري لصالح دول الخليج العربي من خلال تصدير السلاح للشرق الاوسط وبناء المشروعات العملاقة الترفيهية غير الانتاجية في الخليج العربي بواسطة الشركات الامريكية
* التشابك الاخطبوطي بين الادارة الامريكية والشركات الكبري ويظهر ذلك من خلال برنامج الغذاء للسلام الذي هدف الي دعم الشركات الزراعية الامريكية من جهة وترسيخ اعتماد الاخرين علي الغذاء الامريكي من جهة اخري
* تقسيم العالم الي مناطق نفوذ للشركات الامريكية

-فنزويلا ، المكسيك ، والخليج شركات النفظ

-امريكا والوسطي ، الكاريبي العمالة الرخيصة

-الصين للاستهلاك

* سعت الوليات المتحدة الامريكية و أوروبا من خلال:

-المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

-منظمة التجارة العالمية

-شركات متعددة الجنسيات

الي انشاء منظومة لحكم العالم بشكل غير مباشر وغير عادل مع اعطاء جزء من الكعكة العالمية للطبقة الحاكمة الثرية في الدول النامية لتنفيذ مصالح الشركات متعددة الجنسيات من فتح اسواق تلك الدول لها الغاء المعوقات السعرية والضريبية والجمركية والدعم بمختلف انواعة لصناعات المحلية .

* حقوق الملكية الفكرية في مجال الاختراعات والصناعات الدوائية والزراعة للدول الكبري حتي تستمر الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة وفي المقابل لا توجد حقوق الملكية الفكرية علي اسرار أدوية الاعشاب وطرق العلاج الطبيعي الاخري التي تراكمت خبراتها في دول العام النامي
* مصطلح «الكوربورقراطية Corporatocracy» قاصدا به نخبة رجال الأعمال والساسة في الولايات المتحدة الساعين إلى بناء إمبراطورية عالمية تسيطر عليها مجموعة من الشركات الأمريكية الكبرى.
* في حالة فشل قرصان القروض ستدخل الساحة فصيلة أكثر شرا ، فصيلة الثعالب هؤلاء هم رجال الأعمال القذرة الذين يهدفون الي الاغتيال وان حدث وفشل هؤلاء الثعالب ليس هناك الا حل واحد وهو الحروب كما حدث في العراق
* من المهام الرئيسي التي يتدرب عليها قرصان القروض هي تشجيع زعماء العالم ليصبحوا جزءا من شبكة اتصالات واسعة تروج لمصالح الولايات المتحدة التجارية كي يقع هؤلاء القادة في شراك ديون مرهقة تضمن خضوعهم، فيلجئون إلى قراصنة الاقتصاد ويقعون في مخططاتهم، وكلما طلبوا أموالا وإعانات وجدوا ما يطلبون.

يضمن هؤلاء الزعماء في مقابل انصياعهم لقراصنة الاقتصاد والمخابرات الأمريكية تدفق أموال الإعانات لإنشاء محطات توليد كهرباء، ومنشآت صناعية، ومطارات لمواطنيهم. ومن فترة لأخرى يجد هؤلاء الزعماء أنفسهم مطالبين بـ"رد الجميل" فينصاعون لشروط الدائن التى تتنوع بين الموافقة على تصويت ما في الأمم المتحدة أو السيطرة على موارد معينة في البلد المدين أو إقامة قاعدة عسكرية بأراضيها أو إغماض العين عن غزو بلد مجاور ، وربما المساعدة في غزوه لوجستيًا تارة وماديا تارة أخرى.

لا يتوقف انصياع الدول التي أرهقتها الديون على الساحة الدولية فحسب بل تفتح أبوابها للشركات الامريكية التي تجوب في البلاد تستأجر العمال المحليين وتسخرهم في ظروف عمل قاسية ولا تمنحنهم سوى أجور العبيد.

وفي كافة الأمثلة السابقة كانت الأهداف واحدة وتمثلت في دفع هذه الدول إلى حالة من الإفلاس، ورفع حد الفقر، وزيادة البطالة، وتفاقم الدين العام وإرباك الميزانية السنوية بسداد الديون الخارجية.

**و يؤيد الكاتب هذه الاعترافات بمجموعة من الامثلة التي توضح التناقض في السياسات الاميريكية في العديد من القضايا في حالة توافر مصحتها او عدم توافر هذه المصلحة :**

* هللت الدعاية الاعلامية والفكرية لانتصار النموذج الرأسمالي الامريكي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط المعسكر الاشتراكي ولكن في عام 1971 ومع ظهور بوادر تنافسية من أوربا واليابان اعلن الرئيس نيكسون عن السياسة الامريكية الجديدة وذلك بحل النظام الاقتصادي القائم نظام بريتون وودز وقام برفع الغطاء الذهبي للدولار ، مما اعطي ميزة هائلة للمنظومة المالية والصناعية الامريكية للتحرك عبر العالم من دون قيود .
* يري الكاتب أن العائدات الإضافية التي حصلت عليها السعودية من ارتفاع أسعار البترول كانت نعمة أكثر شبها بالنقمة. فقد امتلأت خزائن الدولة بمليارات الدولارات، ما أدى إلى تقويض بعض المعتقدات السلفية الصارمة ،فقد سافر أثرياء السعودية حول العالم والتحقوا بالمدارس والجامعات في أوروبا والولايات المتحدة، اشتروا سيارات فارهة وأثثوا منازلهم على الطرز الغربية. فحل شكل جديد من الانغماس الدنيوي بدلا من المعتقدات الدينية المحافظة. قدمت هذه النزعة الاستهلاكية الحل للمخاوف المتعلقة بتكرار أزمة حظر البترول مستقبلاً. فقد بدأت واشنطن -تقريبا بعد نهاية عملية الحظر مباشرة- بالتفاوض مع السعوديين، فعرضت عليهم مقايضة المساعدة التقنية والمعدات والتدريبات العسكرية مقابل دولارات البترول، وأهم من ذلك مقابل ضمان عدم تكرار حظر البترول مطلقا. أسفرت المفاوضات عن إنشاء وكالة التنمية الأكثر غرابة في التاريخ، وهي اللجنة الأميركية السعودية للتعاون الاقتصادي التي اشتهرت اختصارا بـ(JECOR) ، أنفقت هذه اللجنة سنويا مليارات الدولارات، دون رقابة من الكونغرس. لأن الموضوع لم يكن به أموال حكومية أميركية، فلم يكن للكونغرس أية سلطة للتدخل في الأمر، رغم دور وزارة الخزانة كوسيط. وبدأت رحلة طويلة من تحويل عائدات النفط السعودية إلى الشركات الأميركية.[[mhtml:file://D:\البنك%20الدولي\قراصنة%20القروض\المعرفة - كتب - عروض%20كتب - الاغتيال%20الاقتصادي%20للأمم.mht!http://www.aljazeera.net/KNOWLEDGEGATE/KEngine/imgs/top-page.gif](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/98E3AA95-A631-46C5-A836-5BC4C734F5E5.ht)](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/98E3AA95-A631-46C5-A836-5BC4C734F5E5.htm)
* وخلال الممارسات السابقة وجدت دولة مثل الإكوادور نفسها مضطرة لبيع غاباتها في حوض نهر الأمزون إلى شركات البترول الأمريكية لكون مخزون غابات الأمزون من النفط يحتوي على احتياطي ينافس نظيره في الشرق الأوسط ، وفي الإكوادور وغيرها من حقول التجارب التي لعب فيها القراصنة دورهم تذهب 75 % من عائدات البترول للشركات الأمريكية بينما تحصل الدولة محل التجربة على النسبة الباقية ، التي يذهب 75 % منها لسداد الديون الخارجية والمصروفات الحكومية ، والمحصلة أنه لا يتبقى سوى 2.5 % لبرامج الصحة والتعليم ودعم الفقراء
* ليس البترول وحده هو هدف الاغتيال الاقتصادي للأمم، ففي المجال الزراعي ظهرت شركات هيمنة عالمية ، مثل شركة الفواكه المتحدة «يونايتد فروت» الأمريكية التي صارت من القوى المسيطرة على أمريكا الوسطى بما لها من مزارع كبرى في كولومبيا ونيكارجوا وكوستاريكا وجامايكا وسانت دومينجو وجواتيمالا وبنما. وحين حاول بعض الزعماء مواجهة الاحتكار الزراعي لهذه الشركة قامت الـ «سي. أي. إيه» بتدبير عمليات انقلاب ضدهم جاءت برؤساء موالين حافظوا على مصالح تلك الشركات.
* لم يقف الأمر عند مستوى الانقلابات العسكرية المدعومة أمريكيا بل تجاوز ذلك إلى الغزو والإنزال العسكري ، على نحو ما جرى في عدة دول في مقدمتها العراق وبنما. وخلال الغزو لم تدخر القوات الأمريكية جهدا في حرق المدن وقتل الآلاف من الأطفال والمدنيين الأبرياء وتشريد السكان. وفي حالة مثل العراق يؤكد المؤلف أن أهميته لا تقتصر على البترول، فهناك المياه والواجهة البحرية والموقع الاستراتيجي والسوق الواسعة لبيع التكنولوجيا الأمريكية. ولقد بات واضحاً منذ عام 1989 للنخبة الأمريكية التي ساندت صدام حسين في حربه ضد إيران أنه لن يسير في السيناريو الاقتصادي المرسوم له، ومن ثم لقي عقابه القاسي، ليكون عبرة للجيران على هذا النحو من الأمثلة الموجعة الكاشفة للأسرار يمضي بنا الكتاب من قارة لأخرى ومن بلد لبلد السعودية ايران بنما الاكوادور كولومبيا متسلحا بالأدلة والوثائق والمقابلات والسجلات المنشورة حديثا ليحقق عدة أهداف في وقت واحد ، ليوضح ما يجري في الخفاء لإخضاع الدول والشعوب .

يتضح مما سبق الدور الخفي للمؤسسات المالية الدولية والتحالفات الاستراتيجية بين هذه المؤسسات والاجهزة الاستخبرايتية للدول الغربية والشركات متعددة الجنسيات من اجل الهيمنه سياسيا واقتصاديا علي الدول النامية بصفة عامة والدول الاسلامية منها بصفة خاصة ، والعمل علي استمرار فقر هذه الدول وعدم النهوض من كبوتها ، وفرض عليها العديد من الاتفاقيات مثل الجات بهدف اخضاع هذه الدول وترسيخ مبدا التخصص الدولي حيث تستمر الفجوة بين الدول المتقدمة التي تصدر المنتجات الصناعية غالية الثمن ودول العالم الثالث ومنها الدول الاسلامية تخصص للمواد الخام والسلع الزراعية رخيصة الثمن .

**المبحث الرابع : اثر سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علي مصر وماليزيا وتركيا**

**مقدمة**

بعد ما استعرضنا سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الدول النامية وتوقع اثارها السلبية ، وشهادة احد قراصنة القروض للدور الخفي لهذه المؤسسات نثبت بالتجربة والواقع العملي اثر هذه السياسات علي مصر كأحد الدول التي التزمت بتطبيق هذه السياسات وتركيا وماليزيا كمثال للدول التي رفضت الاستسلام لكافة شروط وتعليمات هذه المؤسسات وأعتمدت علي مواردها الذاتية .

**علاقة مصر مع البنك الدولي**

كانت مصر من أوائل الدول التي انضمت إلى **البنك الدولي** عام 1945 وفى عام 1999 حصلت مصر على قروض مستفيدة من نافذة إقراض البنك التي تخدم الدول منخفضة الدخل ، إلا ان مصر تعتبر حاليا من بين الدول متوسطة الدخل ولها القدرة علي أن تقترض مبالغ ضخمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ولكنها لم تعد مؤهلة للحصول علي قروض بدون فائدة او منح من المؤسسة الدولية للتنمية ، وفي عام 2006 قام البنك الدولي بتمويل 114 عملية في مصر وصل حجم المبالغ المخصصة لها الي 7.8 مليار دولار ، وفي عام 2007 حجم الاقراض الممنوح لمصر الي 700 مليون دولار وذلك تنفيذ اصلاحات القطاع المالي الهامة وتبني خطة لتمويل برنامج إعادة هيكلة القطاع المالي .

أنضمت مصر لعضوية مؤسسة التمويل الدولية في عام 1975 ذراع مجموعة البنك الدولي لدعم القطاع الخاص ومنذ ذلك الوقت وصل حجم استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في مصر الي 1.3 مليار دولار موزعة بين 68 مشروع وهذا جعل مصر أكبر دولة متلقية للتمويل من قبل المؤسسة من بين الدول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا .

وتعمل مؤسسة التمويل الدولية علي تشجيع القطاع الخاص في مصر وذلك من خلال الاستثمارات المباشرة والخدمات الاستشارية التي توفرها ، وقد كان للمؤسسة دور هام في القطاع المالي يتمثل في توفير المعونة لبنوك القطاع العام فيما يتعلق بالخصخصة وكذلك توفير القروض للبنوك التي خضعت للخصخصة مثل مشروع بنك الاسكندرية ، كما وضعت مؤسسة التمويل الدولية ايضا أولوية للاستثمارات في الصناعات الاستخراجية خاصة من خلال مشروعات البترول والتعدين ، ولكن عمل هذه المؤسسة يفضح تاثير البنك الدولي علي الاقتصاد المصري والتي من المفترض ان تحث علي الاستثمار في المشاريع التي تعمل علي خفض الفقر لكن جميع العملاء الذين يشملهم ملف استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في مصر من غير المصريين حيث تحصل الشركات الاجنبية علي التمويل من هذه المؤسسة وكذلك الآثار التنموية التي تعود من مشروعاتها غير واضحة خاصة فيما يتعلق بصافي فرص العمل التي تخلقها هذه المشاريع .

**أما الوكالة الدولية لضمان الاستثمار** تعتبر ذراعا اخر لمجموعة البنك الدولي تعمل علي دعم القطاع الخاص وتقوم هذه الوكالة بمنح الشركات الخاصة ضمانات مالية للتأمين علي الأخطار السياسية بهدف تشجيع القطاع الخاص علي الاستثمار في البلدان النامية ، وكذلك تقوم بدعم الحكومات المضيفة بتوفير خدمات قانونية وتوصيات استراتيجية حول طرق جذب استثمارات القطاع الخاص الي البلاد .

والوكالية الدولية لضمان الاستثمار لديها مشروع واحد في مصر وهو مشروع إدارة المخلفات الصلبة في القاهرة والذي قامت تبنفيذه احدي الشركات الاسبانية .

**علاقة مصر مع صندوق النقد الدولي**

تعتبر مصر من الدول المؤسسة لصندوق النقد الدولي عام 1945، وقد بلغت حصتها وقت التأسيس ما يعادل 45 مليون دولار. ولكنها رفعت أكثر من مرة تمشياً مع الزيادات العامة في حصص الأعضاء التي يقررها الصندوق دورياً، وقد حصلت مصر على موارد من الصندوق لتمويل عجز ميزان المدفوعات.

وفي مايو عام 1962 وقعت مصر أول إتفاق للتثبيت مع الصندوق، وكان ذلك في أعقاب تدهور محصول القطن وإنخفاض حصيلة البلاد من النقد الأجنبي عام 1961، وبمقتضى هذا الإتفاق يقدم الصندوق لمصر تسهيلات قدرها 20 مليون جنيه إسترليني وفي مقابل ذلك إلتزمت الحكومة المصرية بتخفيض الجنيه المصري من 2.24 دولار إلى 2.30 دولار للجنيه مع توحيد سعر الصرف لجميع المعاملات عدا رسوم العبور في قناة السويس ورواتب المبعوثين من الطلبة للخارج، كما تضمن الإتفاق أيضاً رفع أسعار الفائدة المحلية وإتباع سياسة تقشفية.

على أن المرحلة الحاسمة في علاقة مصر بصندوق النقد الدولي بدأت مع منتصف السبعينات، ففي مايو 1974، بدأ صندوق النقد الدولي دوره في تكييف الإقتصاد المصري في حقبة الإنفتاح، وتزامن ذلك مع بدء تدشين سياسة "الإنفتاح" إقتصادياً بموجب القانون 43 لسنة 1974. ففي البدء، تدخل الصندوق في الإقتصاد المصري من خلال مسلك الإقراض لعلاج عجز ميزان المدفوعات وسداد متأخرات القروض، فقد أشار تقرير البعثة التي زارت القاهرة وقتها إلى العجز في ميزان المدفوعات وتراكم المتأخرات ونصح بأن الأمر يتطلب "إصلاحاً" جذرياً للقطاع الخارجي ليكون مدخلاً للإصلاح الإقتصادي و"بالتحديد" طلبت البعثة أن يتسع نطاق السوق الموازية للنقد الأجنبي إتساعاً كبيراً كخطوة رئيسية نحو إنشاء سعر معدل وحيد للصرف عند مستوي واقعي، وإعادة هيكلة الأسعار في قطاعات التجارة الداخلية والخارجية.

كما تم في هذه المرحلة تكوين ما يسمي "المجموعة الإستشارية لمصر" وهي تكتل من الدائنين"، ومقدمي المساعدات، الغرض منه فرض سياسات وأولويات إقتصادية معينة مقابل تقديم الموارد المالية. وقد لعب صندوق النقد الدولي دوراً بارزاً في مداولات وإجتماعات المجموعة الإستشارية لمصر وقد طالب الصندوق مصر بضرورة إتخاذ "خطوات جادة للإصلاح الإقتصادي" وتمثلت إستجابة مصر لهذه المطالب في خطابي النوايا اللذين قدمتهما للصندوق في مايو 1976 ويونيو 1978. كما إقتضي الأمر أيضا إستئناف المشاورات السنوية طبقاً للمادة الرابعة من إتفاقية الصندوق، وتعيين ممثل مقيم للصندوق في مصر. ويمكن رصد عملية التكييف التي أخضع صندوق النقد، الإقتصاد المصري لها من خلال إستعراض خطابات النوايا التي قدمتها الحكومة في مصر لصندوق النقد. وقراءة خطابي النوايا (76 – 1978) تفصح عن الآليات الآتية:

(أ) تفضيل الزراعة على الصناعة. (ب) تفضيل القطاع الخاص على العام.

(ج) تفضيل الأجنبي على الوطني. (د) تفضيل الأنشطة التجارية على الأنشطة الإنتاجية.

(ﻫ) تغليب قوى السوق على التخطيط.

وفيما يلي عرض بخطابات النوايا بين مصر وصندوق النقد الدولي :

**1- خطاب النوايا لعام 1976:**

صدر هذا الخطاب في مايو 1976. ويتضمن الخطاب برنامجاً "للإصلاح الإقتصادي" مدته سنة واحدة في إطار ترتيب مساندة من الصندوق بمبلغ 125 مليون من وحدات السحب الخاصة (قيمة الوحدة 1.2 دولار أمريكي).

يحتوي الخطاب على إجراءات في مجالات إصلاح نظام الصرف وسياسة التجارة الخارجية وتحديد المعاملات الداخلية واللامركزية والسياسة المالية والسياسة النقدية والإئتمانية وسياسة الدين الخارجي والمتأخرات. ومن إجراءات إحتواء الإنفاق الجاري، تخفيض تكاليف دعم المواد الغذائية بأكثر من 100 مليون جنيه مقابل منح علاوة لنفقة المعيشة لذوي الدخل المحدود قدرها 30 مليون جنيه.. فضلاً عن توقع ضرورة منح زيادة أخرى في الأجور في أواخر السنة

كما أن مصر ملتزمة بنص الفقرة 22 من خطاب النوايا بالإستجابة لطلب المدير المنتدب للصندوق بالتشاور متي رأي ذلك. وجدير بالذكر في هذا المقام أن السياسات الإقتصادية التي طبقت وفقاً لهذا البرنامج وطبقاً لما ورد في خطاب النوايا (1976) كانت السبب الرئيس في إنتفاضة الشعب المصري في 18 و19 يناير 1977.

**2-خطاب النوايا لعام 1978:**

صدر هذا الخطاب في يونيو 1978 وهو يتضمن الحصول على تسهيل ممتد تبلع قيمته 600 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة لتنفيذ برنامجاً للإصلاح الهيكلي مدته ثلاث سنوات تغطي الفترة من 1979 – 1981. ويقوم الإصلاح الهيكلي المتضمن في هذا الخطاب على دعائم أربع هي: القضاء على الإختلال بين الأسعار والنفقات، وتخفيض الدعم، وتشجيع الزراعة، وإطلاق حرية مشروعات القطاع العام في إستئجار العمال.

وإذا كان عام 1974، 1975 يمثلان بدء تكييف صندوق النقد للإقتصاد المصري مع بدء تدشين سياسة " الباب المفتوح "، فإن الفترة من عام 1976 إلى عام 1987 قد شهدت تغلغل صندوق النقد عبر مسالكه الثلاثة معاً : الإقراض لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، ضمان تدفق قروض الحكومات والمصارف العالمية، والتدخل لإعادة جدولة الديون بعد تفاقم متأخرات القروض والفوائد.

تضافرت عوامل الأزمة الإقتصادية الحادة بملامحها المختلفة، ودخلت في مفاوضات مضنية مع رئيس بعثة الصندوق في مايو 1986 من أجل التوصل إلى إتفاق مع الصندوق يمكّنها من الحصول على مزيد من القروض من ناحية ويمهد لها الطريق لإعادة جدولة ديون باريس من ناحية أخرى. وقد وقعت حكومة مصر في مايو 1987 إتفاق مساندة مدته 18 شهراً مع الصندوق بعد أن أستكملت المفاوضات حول " مسودة خطابه النوايا " في فبراير 1987.

**3-خطاب نوايا 1987**

في فبراير 1987، أستكملت المفاوضات بين مصر وصندوق النقد الدولي حول " مسودة خطاب النوايا ". وتشير مقدمة مسودة الخطاب، إلى أن الحكومة إستهدفت من خلال برنامجها للإصلاح الإقتصادي:

* والتحكم في التضخم من خلال تخفيضات فعالة في الإنفاق الحكومي مع زيادة إيرادات الدولة،
* زيادة دور آليات السوق وإعطاء دور متزايد لجهاز الأثمان في الإقتصاد
* علاج العجز في ميزان المدفوعات عن طريق ترشيد واردات السلع الإستهلاكية وتشجيع الصادرات
* تقليل التعدد في أسعار صرف الجنيه وتقليل عدد السلع المدعمة من الدولة وزيادة أسعار البنزين والتعريفة الجمركية الجديدة.
* زيادة تدريجية في أسعار الفائدة على الودائع بالبنوك وزيادة المدخرات ".
* وفي السياسة المالية خفض العجز في ميزانية الدولة من خلال خفض عدد السلع المدعمة بواسطة الدولة، وخفض نسبته إلى الإنفاق العام للدولة في الميزانية، والتحكم في الإنفاق الإستثماري للحكومة من خلال تشجيع القطاع الخاص، بالإضافة إلى زيادة إيرادات الدولة من الضرائب من خلال الإصلاح الضريبي، وتحرير أسعار المحاصيل الزراعية وزيادة أسعار المنتجات البترولية والكهرباء لتقريب الأسعار المحلية من الأسعار العالمية.

وبحصول مصر على شهادة الصندوق فإنها تمكنت من التفاوض مع أعضاء نادي باريس (مايو – يوليو 1987) والحصول على موافقتهم على إعادة جدولة ديونها المقدرة ب 12 بليون دولار، كما تمكنت من الحصول على 500 مليون دولار في صورة قروض غربية.

ومع نهاية الثمانينات إحتاجت مصر مرة أخرى شهادة صندوق النقد الدولي لتذهب بها إلى نادي باريس لجدولة ديونها. وضغطت الدول المقدمة للمساعدات من أجل دفع مصر إلى عقد إتفاق مع صندوق النقد الدولي بالشروط التي يراها ملائمة، فعلي سبيل المثال قامت الولايات المتحدة بتجميد المعونة النقدية عن عامي 88 – 1989 والبالغة 230 مليون دولار (115 عن كل عام)، والتى قررت عام 1987 تخصيصها بغرض تحقيق الإستقرار الإقتصادي في مصر وتشجيع الإصلاح ومواجهة أزمة المدفوعات.

**وفيما يلي تلخيص** بسياسات او روشتة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي :

**أولاً : المجال الضريبي:**

* تخفيض الضرائب علي الدخول والايرادات التي يحققها القطاع الخاص
* تقديم إعفاءات سخية من الضرائب المفروضة علي الأرباح والدخول
* تقديم تيسيرات جمركية علي الواردات الاستثمارية والوسيطة للمشروعات الاستثمارية

لقد كانت السياسة الضريبية في الفترة السابقة في مصر طبقا لتعليمات المؤسسات المالية الدولية عند طريق توسيع قاعدة المجتمع الضريبي بحيث يغطي أكبر قدر من الممولين بصرف النظر علي ظروف معيشتهم وتميز طبقة رجال الاعمال ويتضح ذلك في العناصر الاتية :

-تخفيض سعر الضريبة علي الدخل

-الحد الاقصي للضريبة 20% سعر الضريبة موحد لمن يكون دخلة 20000 عن من يكون دخلة مليون جنية او اكثر

-استحداث الضريبة العامة علي المبيعات التي لا تفرق بين غني وفقير

-استحداث الضريبة العقارية

ان النظام الضريبي المصري بعد الاصلاح الاقتصادي اخفق في تحقيق العدالة الاجتماعية بل علي العكس ساهم في ارتفاع سوء توزيع الدخول بين المواطنين المصريين ، وقام بتدعيم الطبقة الرأسمالية علي حساب الطبقة المتوسطة والفقيرة من خلال توسيع قاعدة الضريبة لتشمل جيمع افراد الشعب بصرف النظر عن حاجاتهم وظروفهم المعيشية وتخفيض اسعار الضريبة العليا وفرض ضرائب غير مباشرة لا تفرق بين الغني والفقير .

**ثانياً : تخفيض قيمة العملة**

الدعوة إلى السماح بخفض قيمة الجنيه ربما تستند إلى عدد من الحجج، أهمها الرغبة في زيادة الصادرات وتقليص الواردات، ومن ثم تحسين وضع الميزان التجاري، وتشجيع السياحة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في التدفق إلى الاقتصاد المصري، وبالتالي تخفيف الضغوط في سوق النقد الأجنبي، وهذه الحجج لم تتحقق عندما خفضت مصر سعر الجنية مقابل الدولار الامريكي وكان المواطن البسيط والطبقة المتوسطة هي من دفع الثمن لذلك ونستعرض كل سبب والرد عليه من خلال الواقع الاقتصادي :

1- هل يؤدي تخفيض قيمة الجنيه المصري إلى تحسين موقف الميزان التجاري؟ يرتبط بشروط ارتفاع مرونات الطلب السعرية لكل من الصادرات والواردات، فضلا عن ضرورة أن يصاحب ذلك ارتفاع قدرة العرض المحلي من السلع على الاستجابة للتزايد في الطلب على الصادرات مع تخفيض قيمة العملة،من الواقع العملي نجد أن استجابة الصادرات لتخفيض قيمة الجنيه تعد محدودة جدا، وأن التخفيضات الجوهرية للجنيه المصري في 1979 – 1989 – 1991 – 2001 -2003 لم يصاحبها تطور يذكر في نمو الصادرات، وكذلك فأن ضعف الجنيه لن يؤدي إلى النتيجة التي يتوقعها المراقبون بالنسبة للواردات؛ إذ يلاحظ ضعف استجابة الواردات بصورة واضحة لتخفيض قيمة الجنيه المصري، وأن العكس هو المتوقع، حيث سترتفع قيمة فاتورة الواردات (بالجنيه المصري)، وهي مشكلة كبيرة بالنسبة لدولة مثل مصر تستورد جانبا كبيرا من المدخلات من المواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة لعمليات الإنتاج، ومعظم السلع الرأسمالية من الخارج، وهو ما يعني أن خفض قيمة العملة لا محالة سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا من جانب، فضلا عن ارتفاع أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج من جانب آخر. محصلة ما تقدم هو أن تخفيض قيمة الجنيه لن يؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري بقدر ما ستؤدي إلى المزيد من التضخم في الأسعار.

وفقا لمحضر ([[4]](#footnote-5) )اجتماع رسمي مؤرخ في 8 يناير 2003 بين يوسف بطرس غالي وديفيد وولش السفير الامريكي بالقاهرة وقبل 20 يوم من قرار تحرير سعر الصرف ، طلب السفير من الوزير حل مشكلة الصرف في مقابل انجاح زيارة جمال مبارك الي امريكا في نفس الفترة ، وارتفع سعر الصرف الي 6.5 جنية مصري مقابل الدولار

وفيما يلي بيان بالعجز التجاري قبل وبعد تخفيض قيمة الجنية المصري : مليار دولار

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **البيان** | **2000** | **2001** | **2002** | **2003** | **2004** | **2005** |
| **الصادرات السلعية** | **4.7** | **4.1** | **4.7** | **6.2** | **7.7** | **10.6** |
| **الواردات السلعية** | **14.1** | **12.6** | **12.5** | **10.9** | **12.9** | **19.8** |
| **حجم التجارة** | **18.8** | **16.7** | **17.2** | **17.1** | **20.6** | **30.5** |
| **العجزالتجارى** | **9.4** | **8.5** | **7.8** | **4.8** | **5.2** | **9.2** |

والذي يلاحظ عدم تاثر الصادرات والعجز التجاري بالتغير في اسعار الصرف وتخفيض الجنية المصري اي ان الموطن الفقير والطبقة المتوسطة هي التي تحملت الاثر فقط.

2- هل يؤدي تخفيض قيمة الجنيه المصري إلى تشجيع السياحة؟ من ناحية أخرى، فإن مصر، للأسف الشديد، على الرغم من امتلاكها أكبر مخزون في العالم من آثار العالم القديم، وشواطئها الطويلة جدا على سواحل البحر الأحمر والمتوسط، ومناخها المعتدل نسبيا، خصوصا في الشتاء، ألا أن الترتيب الدولي لمصر في المؤشر العالمي للسفر والسياحة يعد متواضعا، بل ربما يدهش البعض إذا علم أنه وفقا للتقرير الأخير في 2011 فإنه، فيما عدا الكويت، فإن دول مجلس التعاون تحتل ترتيبا دوليا أفضل من مصر في هذا المؤشر، حيث تحتل الإمارات المركز 30، والبحرين 40، وقطر 42، وعمان 61، والمملكة العربية السعودية 62، بينما تحتل مصر المركز الـ 75، وأخيرا الكويت 95، وذلك من بين 139 دولة يشملها التقرير.

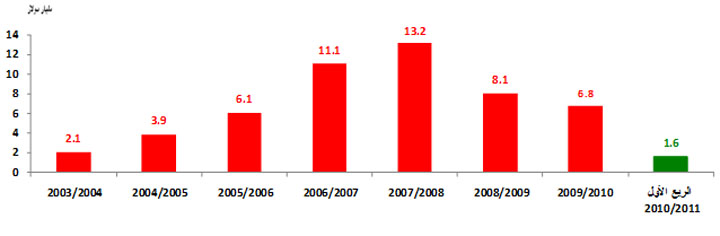
وفيما يلي بيان بتطور أعداد السائحين خلال الفترة من 2000 الي 2009: مليون سائح

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **البيان** | **2000** | **2001** | **2002** | **2003** | **2004** | **2005** | **2006** | **2007** | **2008** | **2009** |
| عدد السائحين | 5.1 | 4.6 | 5.5 | 6.0 | 7.3 | 8.6 | 9.2 | 11.1 | 12.8 | 12.1 |

من الجدول السابق يتضح عدم تاثر إنخفاض قيمة العملة علي اعداد السائحين الوافدين لمصر.

3-هل يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى جذب الاستثمار الأجنبي؟ هناك العديد من العوامل التي تؤثر علي الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة أساسية مثل حجم السوق والقوة الشرائية فيه ونوعية بيئة الأعمال واستقرار القوانين ومستويات الضرائب، وغير ذلك من العوامل التي تلعب دورا حاسما في هذه التدفقات، أما بالنسبة لتخفيض قيمة العملة، فإنه يخلق ميزة للشركات الأجنبية، حيث تصبح تكاليف الإنتاج، بصفة خاصة الأجور، رخيصة نسبيا في الدولة التي حدث فيها التخفيض، هذا طبعا بشرط ألا يترتب على التخفيض ارتفاع الضغوط التضخمية، غير أنه من ناحية أخرى، يلعب استقرار معدل الصرف الأجنبي دورا مهما أيضا في هذه التدفقات، وكلما ارتفعت درجة عدم استقرار معدل الصرف كلما ازدادت درجة عدم التأكد المصاحبة لقرار الاستثمار، وهو ما يؤثر بصورة سلبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفيما يلي شكل يوضح الاستثمارات الاجنبية الواردة لمصر خلال الفترة من 2004 الي 2010: مليون دولار



يلاحظ من الجدول السابق عدم تاثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالتغير في قيمة العملة خلال الفترة من 2004 الي 2010

بالاضافة الي فشل الحجج في تخفيض قيمة العملة فان هناك العديد من الآثار السلبية التي ترتبط بأنخفاض قيمة العملة مثل : ارتفاع معدل التضخم، وانخفاض مستوي المعيشة وبخاصة الطبقة المتوسطة والفقيرة وكلما ازدادت الآثار التضخمية الناجمة عن التخفيض في قيمة العملة قل الأثر التصحيحي للتخفيض على الميزان التجاري. كذلك، فإن الإعلان عن النية في التخفيض سيدفع بالعديد من المضاربين في مصر والخارج إلى المضاربة على الجنيه، وهو ما سيرفع قيمة الدولار في السوق المصري ويؤدي إلى تدهور قيمته حتى قبل أن تتم عملية التخفيض بالفعل، ومما لا شك فيه أن مثل هذه المضاربات الضارة ستحدث آثارا سلبية في سوق النقد الأجنبي.

وأخيرا، فإنه من المتوقع مع تخفيض قيمة الجنيه ضعف الإقبال على الاحتفاظ بالمودعات بالعملة المحلية؛ نظرا لتراجع قيمتها مع التخفيض التدريجي لقيمة الجنيه، وتزايد الإقبال على المودعات بالعملات الأجنبية مثل الدولار واليورو، وهو ما يطلق عليه إحلال العملة، الأمر الذي سيلقي بضغوط إضافية على معدل الصرف مع تزايد الطلب على عمليات إحلال العملة والتخلص من المودعات بالجنيه المصري وهذا ما حدث في مصر بعد تخفيض قيمة العملة .

3- تحرير الاسعار والغاء الدعم

تتمثل تعليمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تحرير الاسعار وفق العرض والطلب والغاء الدعم وفق الوسائل التالية :

* منع الرقابة علي الأسعار ، والغاء التدخل الحكومي في مجال تسعير المنتجات
* التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله الدولة
* تخفيض الدعم الموجة للسلع التموينية والضرورية سواء الإلغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة
* رفع اسعار مواد الطاقة وبخاصة مواد الطاقة التي تستخدم في اغراض الاستهلاك العائلي ومساواتها بالاسعار العالمية لها

شدد برنارد فونك ـ[[5]](#footnote-6) ممثل البنك الدولي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا ـ علي ضرورة تخفيض الدعم في مصر وترشيده، مشيراً إلي أن هناك خسارة كبيرة للموارد الموجهة للدعم ويمكن تحقيق نفس الهدف بموارد أقل.

وأضاف أن البنك الدولي يعد ورقة حول تخفيض دعم الوقود والطاقة وترشيد استهلاكهم سيتم عرضها قريباً علي الحكومة المصرية، فضلاً عن إعداد تقرير لدراسة إنتاج الخبز البلدي والخيارات السياسية المطروحة لتقليل إنتاج بعض الأفران.

وذكر التقرير الذي عرضته الدكتورة شيرين الشواربي ـ الباحثة في مجال خفض الفقر بالبنك الدولي ـ أن 45% من إجمالي الدعم يذهب لأغني 60% في مصر، مشيرة إلي أنه يمكن توفير دعم بنسبة 63% لصالح الفقراء.

وكشف عن تسرب الخبز البلدي بنسبة 31% خلال هذا العام، فيما بلغت نسبة التسرب في البطاقات التموينية 26%، مشيراً إلي أن نسبة الفاقد في الدقيق مازالت كبيرة، حيث تمثل نسبة الفاقد ثلث حجم الدقيق المدعم.

وقال إن تكلفة الدعم المسرب بلغت وفقاً للعام المالي 2008/2009 حوالي 5،5 مليار جنيه يمثل القمح النسبة الكبري منه بنسبة 61%، يليه الزيت بنسبة 18%.

وأوضح التقرير أن محافظات الصعيد وهي من المحافظات الاكثر فقرا في مصر هي الأقل استفادة من الدعم تليها محافظات الوجه البحري، مشيراً إلي أن بُعد القاهرة تماماً عن عدم الاستفادة لاستحواذها علي الجزء الأكبر من الدعم، ولفت إلي حصول الأغنياء علي الجزء الأكبر من الدعم عن الفقراء.

و أعلن وزير المالية السابق سمير رضوان[[6]](#footnote-7) ان مخصصات الدعم وصلت الي 33% من قيمة الموازنة المصرية الاولي بعد ثورة 25 يناير وأن 75% من هذا الدعم لا يصل الي من يستحق ، من أصل 490.6 مليار جنيه هي قيمة الانفاق فى الموازنة الجديدة 2011 – 2012 على مدى 12 شهراً ابتداء من يوليو/ تموز يستحوذ "بند" الدعم على نحو 137 مليار جنيه، منها نحو 95.5 مليار جنيه لدعم الوقود، أكد الخبراء أنه ـ هذا الدعم ـ يذهب دائما إلى من لا يستحق وفي حاجة إلى ترشيد.

وعن تفاصيل الدعم فقد تم تخصيص نحو 1.5 مليار جنيه لدعم إسكان محدودي الدخل بزيادة 250 مليون جنيه عن متوقع العام الجاري و 850 مليون جنيه لدعم الركاب وأكثر من 420 مليون جنيه لدعم الأدوية وذلك بخلاف مبلغ 3.5 مليار جنيه لدعم العلاج المجاني على نفقة الدولة، فيما بلغت جملة مخصصات دعم المواد البترولية في الموازنة العامة للدولة بلغت 95.5 مليار جنيه.

ولا شك ان تخفيض الدعم او إلغائه يكون تأثرة الاكبر علي الطبقة المتوسطة والفقيرة في مصر وزيادة الاعباء عليها وكذلك يؤدي الغاء الدعم المقدم من الدولة للمنتجين والمصدرين الي تعزيز سيطرة الراسمالية الدولية علي السوق المحلي بعد طرد المنتجين المحليين الذين يكونوا غير قادرين علي المنافسة اما بالغاء الدعم او زيادة اسعاد المدخلات من مواد خام واسعار طاقة وخدمات وبالتالي ارتفاع اسعار انتاجهم وعدم القدرة علي المنافسة الخارجية والخروج من السوق ، والمطلوب ليس الغاء الدعم لكن اعادة تقنينه وترشيده ليصل الي من يستحق .

4- الخصخصة ( بيع القطاع العام )

يمكن تعريف عملية الخصخصة[[7]](#footnote-8) بأنها العملية التي تنتج عن بيع الشركات المملوكة للدولة كاملة أو بيع حصص كبيرة منها إلى المستثمرين من القطاع الخاص سواء أكانوا من المواطنين أم الأجانب. وعلى الرغم من أن بيع الشركات المملوكة للدولة هو أكثر أشكال الخصخصة شيوعًا، فإن الحكومات بإمكانها خصخصة الأراضي (خصخصت بعض الدول الآسيوية الموانئ) أو الإسكان (الأمر الذي تم في بريطانيا وبعض الدول الأخرى) أو حتى الخدمات (مثل الحال في بعض الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، التي خصخصت التعليم وإنشاء الطرق وجمع القمامة وغيرها من الخدمات عن طريق إسناد تنفيذها إلى شركات خاصة).ومن المهم فهم المنطق الذي يحرك عملية الخصخصة – ألا وهو عدم وجود حدود لما يمكن للحكومات تنفيذه، بالإضافة إلى أن بعض المشروعات وعلى الأخص الصناعية منها يمكن للقطاع الخاص التعامل معها بصورة أكفأ.

وفيما يلي الأساليب السبعة المتبعة لتنفيذ الخصخصة:

**البيع العام لأسهم الشركات المملوكة للدولة:** على الرغم من صعوبة الطرح العام للأسهم وتكلفته العالية في الدول التي تعاني من أسواق المال الضعيفة، فإن الحملات الإعلامية واسعة النطاق يمكنها تخطي هذه العقبة.

**البيع الخاص لأسهم الشركات المملوكة للدولة:** يعد هذا النوع من الخصخصة أكثر الأنواع شيوعًا ويتم من خلال عملية للمزايدة التنافسية بغرض تجنب مشاكل الفساد والمحاباة. فقد أثير الجدل حول عمليات الخصخصة في المكسيك نتيجة للادعاءات القائلة بأن الشركات بيعت لأصدقاء أعضاء الحزب الحاكم بأسعار مخفضة. وقد أثيرت نفس الادعاءات حول الخصخصة في روسيا نتيجة لنقص الشفافية.

**الاستثمار الجديد في الشركات المملوكة للدولة:** لا يعتبر مناصرو الخصخصة التامة هذا النوع شك ً لامن أشكال الخصخصة، حيث تحتفظ الحكومة بالنصيب الأكبر في الشركة، الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار مما ينعكس سلبًا على نجاح الشركة في المستقبل. يمكن إجراء الاستثمار الجديد إما بطرح الأسهم للبيع العام أو عن طريق البيع الخاص.

**بيع أصول الشركات المملوكة للدولة:** يعمل هذا الأسلوب على تسييل الشركة وسداد أية ديون متعلقةعليها. ثم يتم وضع الأصول في مجموعات بعد ذلك لبيعها للمستثمرين ولكن بسعر أقل من قيمتها قبل تسييلها. عادة ما يتم تنفيذ هذا الأسلوب عند وجود أمل في إنقاذ الشركة بإعادة هيكلتها داخليًا.اعتمدت بولندا اعتمادًا كبيرًا على هذا الأسلوب في خصخصة قطاعها الصناعي.

**بيع عناصر الشركات المملوكة للدولة:** يتم بيع الأجزاء الرابحة من الشركة بشكل منفرد، في العديد من الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية توجد شركات قابضة كبيرة تتكون من أنواع مختلفة من المنشآت، لذا يتعين تقسيم هذه الشركات القابضة وإعادة تجميعها قبل تنفيذ أي أسلوب آخر من أساليب الخصخصة.

**شراء الموظفين/المديرين للشركة المملوكة للدولة:** من أكثر أساليب الخصخصة شيوعًا ذلك الذي يقوم على برنامج تمليك الأسهم للموظفين، حيث تتكون شركة جديدة من عدد من الموظفين الذين يشتركوا بمواردهم ويقترضوا أموال جديدة، على أن تشتري الشركة الجديدة الشركة القائمة المملوكة للدولة، بحيث تصبح الشركة الجديدة شركة خاصة. نجح هذا البرنامج في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للحوافز الضريبية الخاصة التي يتمتع بها. استخدم هذا البرنامج كوسيلة من وسائل الحماية من أشكال الاستيلاء العنيفة أو من أجل الحد من البطالة عندما يكون البديل هو تسييل أصول الشركة.

**تأجير تشغيل الشركات المملوكة للدولة:** وهو الأسلوب القائم على تأجير الشركة المملوكة للدولة إلى شركة أخرى خاصة أو إبرام عقد إدارة بين الشركة العامة وأخرى خاصة، مع بقاء ملكية الشركة الفعلية وأصولها وخصومها في حوزة الحكومة. غير أن هذا الأسلوب الذي اتبعته عدد من الدول الإفريقية له أوجه قصور على المدى البعيد. ففي ساحل العاج على سبيل المثال حسنت الإدارة الخاصة من كفاءة توفير المياه، غير أن هذا التقدم كان مؤقت لأن الحكومة استمرت في إدارةالاستثمار مع الاحتفاظ بسياسيات تسعيرية تميزية. وبشكل عام عند الدخول في عقد إدارة مع الحكومة لا تتمتع الشركة التي تدير المنشأة بسيطرة حقيقية لأن الحكومة تملي الشروط التي تعمل شركة الإدارة بموجبها.

**الخصخصة في مصر**

يعد برنامج الخصخصة في مصر أحد أركان عملية الإصلاح الاقتصادي في بداية التسعينيات من القرن العشرين، الذي جاء مع سعي الدولة نحو اللحاق بركب التغيرات العالمية. بدأ برنامج الخصخصة نتيجة لاشتراط صندوق النقد الدولي مقابل تقديم قرض لمصر سنة ١٩٩١.

وهنا لابد أن نذكر أنه وفي عام 1991 كان المطروح للبيع 314 شركة الرابح منها أي التي كانت تحقق أرباحا ومع ذلك تم عرضها للبيع 254 بينما الخاسر منها لم يتجاوز الـ60 شركة.بدأت الحكومة بطرح ٣١٦ شركة للخصخصة كان العدد الأكبر منها يتمتع بتحقيق الأرباح.ومع حلول سنة ٢٠٠٣ كانت قد تمت خصخصة ١٣٣ شركة كاملة وخصخصة ٥٥ بشكل جزئي، كما(% حققت حصيلة الخصخصة ٣,٤ مليار دولار أمريكي. ذهبت أغلب هذه الحصيلة إلى وزارة المالية في حين ذهبت ١٨ % منها إلى المعاشات المبكرة وما يزيد على ٣٠ % منها إلى تسوية ديون الشركات المملوكة للدولة في حين ذهبت ٥% منها إلى إعادة الهيكلة.

اتبعت الحكومة عدد من أساليب الخصخصة: تمت خصخصة ٢٨ % من الشركات عن طريق طرح أسهمها في البورصة، وبيعت ٢٢ % من الشركات إلى مستثمر كبير، كما تمت خصخصة ٢٦ % من الشركات بالبيع إلى اتحاد مساهمين من الموظفين، في حين تمت خصخصة ٢٤ % بتسييل الأصول/ إشهار الإفلاس وبيع هذه الأصول لاحقًا. في حالة البيع للاتحادات وبعد تقييم لجنة الخصخصة الوزارية كانت هذه الاتحادات تحصل على خصومات وصلت في بعض الأحيان إلى ٢٠ % والسداد الآجل على مدار عشر سنوات. وفي حالة الخصخصة الجزئية استخدمت الحكومة أسلوب عقود الإيجار التي سمحت للقطاع الخاص بإدارة الشركات التي ظلت مملوكة للدولة، وقد تم اتباع هذا الأسلوب في حالة الشركات الضعيفة التي كانت تعاني من الخسارة وصعب العثور على مستثمرين لشرائها. وفي هذه الحالات استمر القطاع الخاص في إدارة الشركة حتى انتهاء العقد، وبعد انتهائه كان المؤجر يمنح خيار شراء الشركة.

تعدد أوجه الفساد الذي خلفته الحكومة السابقة التي سرقت ونهبت أموال المصريين‮ ‬،‮ ‬بطرق‮ ‬غير مشروعة وأحيانا بوسائل مشروعة وقانونية اخفت خلفها سرقة ونهب لأموال المصريين‮.‬  
الخصخصة كانت أبرز السبل القانونية التي سلكتها الحكومة السابقة للاستيلاء علي المال العام،‮ ‬مما أدي إلي ضياع ما يقرب من‮ ‬98 شركة وبيعها بأبخس الأسعار‮..

‮

‬ولعل أبرز الشركات التي بيعت بأقل من ثمنها ما يلي :

1. شركة‮ »‬النشا والجلوكوز‮« ‬التي كانت فريدة من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وتم خصخصتها عام‮  2003 ‬وبيعت بمبلغ 160 مليون جنيه دفع منها ‮126 ‬مليون جنيه،‮ ‬رغم أن أصولها تزيد علي 400‬ مليون جنيه‮، أصول الشركة مصنعان أحدهما بمنطقة طرة البلد علي كورنيش النيل مساحتها 8 أفدنة سعر المتر يساوي 12.5 ألف جنية , والاخر بمنطقة مسطرد مساحته 14 فدانا ومخازن بالاسكندرية وبولاق بالاضافة الي شقق [[8]](#footnote-9).
2. الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية إلي أنها أنشئت عام 1960‬بهدف تطوير معدات الاتصال في مصر،‮ ‬وقد خضعت لسلطة الدولة حتي عام 2000 ‬وظلت تمثل دعما دائما لميزانية الدولة بما تحققه من وفورات وأرباح وصلت‮  ‬إلي مايقرب من 30 ‬مليون جنيه،‮ ‬وكانت نسبة التصنيع المحلي تمثل‮  80% ‬من إنتاجها وكان للشركة إسهام في التطوير الدائم لمهمات القوات المسلحة في السلم والحرب‮. ‬  
   وفي إطار الخصخصة قامت شركة الصناعات الهندسية ببيع‮  90% ‬من إجمالي أسهم الشركة لمستثمر رئيسي أو مجموعة من المستثمرين مع تخصيص نسبة 10% ‬لاتحاد العاملين المساهمين بالشركة‮ [[9]](#footnote-10)
3. ‬شركة بيسي كولا تم بيعها بمبلغ 158 مليون جنية مصري بشرط قيام المستثمر باستثمار 180 مليون جنية خلال السنوات الخمس التالية في عام 1994 علي الرغم بان ثمن مصنعين فقط ( المنيا ، بورسعيد ) بمبلغ 150 مليون جنية فكيف تباع 8 مصانع بها 18 خط إنتاجياً وأسطول لسيارات التوزيع بسعر مصنعين فقط وليس ذلك فقط ولكن باع المستثمر الرئيسي حصتة لشركة كولا العالمية بمبلغ 400 مليون دولار[[10]](#footnote-11)
4. بنك الاسكندرية ، أقام المحامي شحاتة محمد شحاتة مدير المركز المصري للنزاهة والشفافية دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري ضد كل من رئيس الوزراء ووزير الاستثمار طالب فيها ببطلان عقد بيع بنك الإسكندرية إلى مجموعة سان باولو الإيطالية بمقابل 1.6 مليار دولار في الوقت الذى قدر فيه خبراء بنوك القيمة السوقية للبنك ب5.5 مليار دولار ، مضيفا أن الحكومة قامت بإعادة هيكلة البنك وتنظيف محفظته من الديون قبل البيع مباشرة وهو ما كلف الدولة 9.11 مليار جنيه وتمت عملية البيع رغم أن البنك كان يحقق مكاسب سنوية وصلت لـ«532» مليون جنيه حسب ميزانية 2005 شحاتة أضاف أن الصفقة شملت بيع 188 فرعا في شتي أنحاء الجمهورية ومساحات كبيرة من الأراضي بالمناطق السكنية في القاهرة والجيزة و كان البنك يسهم في رؤوس أموال «12» مشروعا و«13» صندوقا استثماريا بالبورصة و«154» شركة تعمل في مجالات استثمارية عديدة كما كان يشارك في سندات تصدرها 9 جهات موزعة على بنوك وشركات مختلفة كما تسبب أيضا في الإضرار بمصالح المساهمين من خلال بيع سهم البنك بحوالي «12» دولارا لبنك «سان باولو» في حين أن بنك الإسكندرية باع حصته في البنك المصري - الأمريكي التي بلغت حوالي 22% بـ 38 دولار للسهم [[11]](#footnote-12)
5. شركة النصر للغلايات ( المراجل البخارية ) بمبلغ 17 مليون دولار تشمل الاصول الثابتة والمخزون ايضا والتي تقدر الاصول الثابتة من مباني واراضي لها 115 مليون دولار والشركة من الشركات الاستراتيجية المصرية حيث كانت تنتج أوعية الضغط من طن الي 12 طن وبسعات تصل الي1300 طن بخار في الساعة بالاضافة الي انتاج مراجل توليد الكهرباء واوعية عازات سائلة ووحدات تنقية مياة الشرب ولتوضيح حجم الخسارة من بيع هذه الشركة نذكر ان الحكومة المصرية تعاقدت مع الشركة المشتراة علي صناعة علايات ومعدات محطات الكهرباء بمبلغ 650 مليون دولار [[12]](#footnote-13) .
6. شركة المصرية للزجاج والتي كانت تحقق ارباح سنوية بمبلغ 50 مليون جنية بيعت بمبلغ 150 مليون جنية اي ارباح الشركة لمدة ثلاث سنوات متتالية.[[13]](#footnote-14)
7. شركة حديد الدخيلة والتي تحتاج الي كتب لكشف الفساد والتي تتكون من مدينة صناعية ملحق بها ميناء صناعي وتحتوي علي مصنع الدرفلة الوحيد في مصر بيعت بمبلغ 4 مليارات جنية في بورصة الاوراق المالية اي ارباح الشركة في عامين ولم يتم دفع ثمنها الي الان .
8. شركة النوبارية لانتاج البذور نوباسيد بيعت في 1999 بمبلغ 103 مليون جنية ولا يساوي هذا المبلغ الخسارة الاستراتيجية حيث حرم الاقتصاد المصري من توفير الاحتياجات من البذور الزراعية القائمة واستنباط اصناف جديدة عالية الجودة والانتاجية، وتقدر القيمة الدفترية للشركة حسب ميزانية 1998 بمبلغ 214 مليون جنية[[14]](#footnote-15)
9. صفقة بيع شركة عمر أفندى التي تحولت عملية بيعها إلى فضيحة سياسية بكل المقاييس، تلك الفضيحة التي فجرها المهندس يحيى حسين أحد أعضاء لجنة التقييم التي قيمت الشركة بمبلغ مليار و140 مليون جنيه في حين أصر الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار على بيعها بنصف مليار جنيه، أي بأقل من نصف ما قدرت به، وكما تابعنا كيف سارت الصفقة وكيف انتهت كما قدرها محيي الدين، فأي استثمار هذا وهو لا يعرف إلا البيع وبيع ما لا يملك لا هو ولا نظامه. وأخيرا انتهت الصفقة وتم بيع شركة عمر أفندى للمستثمر السعودي صاحب شركة “أنوال السعودية” بمبلغ 589.5 مليون جنيه وهو مبلغ لا يساوي ثمن الأرض المقام عليها 82 فرعا هي فروع الشركة بمحافظات مصر ولا يساوى ما تملكه الشركة من مخازن وأسطول ضخم للنقل واستراحات وشقق وكانت لجنة التقييم قد قدرت بعض الفروع بما هو أكثر مما عرضه المستثمر السعودي الذي أصر محيي الدين على إتمام الصفقة له
10. شركات الاسمنت حدث ولا حرج وهذه الشركات كلها من الشركات الرابحة
    * + شركة اسمنت اسيوط 576 مليون جنية
      + شركة الاسكندرية للاسمنت 209 مليون جنية
      + شركة اسمنت بني سويف 143 مليون جنية
      + الشركة المصرية للاسمنت مليار و494 مليون جنية
      + شركة السويس للاسمنت مليار و144 مليون جنية
      + شركة العامرية للاسمنت 134 مليون جنية

تم بيعها والتي تم السيطرة علي سوق الاسمنت المصري هذه السلعة الاستراتيجية من قبل ثلاث شركات –لافارج الفرنسية –سيمور البرتغالية –سيمكس المكسيكية ولم يتبق للحكومة المصرية حصة في السوق الا 8% من خلال الشركة القومية للاسمنت

من المسئول عن سعر البيع للمستهلك ‏750‏ جنيه للطن، رغم ان تكلفة انتاجه تقل عن‏200‏ جينه فقط؟ والغريب في الأمر حسب البلاغ أن هذه الشركات كانت ومازالت رابحة وهو ما يتطلب التحقيق العاجل فى اهدار المال العام،‮ ‬ ويكفي القول هنا إن شركة أسمنت أسيوط حققت وفقا للقوائم المالية الاخيرة ‬مبلغا وقدره ‮‬،‮ 199 ‬مليون‮ جنيه ‬،‮ ‬وحققت الإسكندرية للأسمنت ‮209 ‬ملايين جنيه،‮ ‬وحققت أسمنت بني سويف ‮341 ‬مليون جنيه،‮ ‬وحققت المصرية للأسمنت مليارا و‮494 ‬مليونا،‮ ‬وحققت القومية للأسمنت 8 ‬مليون جنيه،‮ ‬أما أسمنت السويس فقد حققت صافي ربح يصل إلي مليار و441مليون جنيه،‮ ‬والعامرية للأسمنت حققت صافي ربح يقدر ب‮431‬مليون.

ولم تخسر مصر فقط الارباح العالية لشركات الاسمنت الذي لم يستطيع اي قطاع في مصر تحقيق هذه الارباح الا قطاع البترول ولكنها خسرت أيضا بيع هذه الشركات بأقل من ثمنها علي سبيل المثال :

-شركة اسمنت بورتلاند حلون بيعت بمبلغ 102 مليون جينة من اموال البنوك ولكنها بيعت من المستثمر الي شركة القلعة بمبلع 3.6مليار جنية والتي باعتها الي المجموعة الايطالية بمبلغ 4.6 مليار جينة

-شركة اسمنت اسيوط بيعت بمبلغ 1.3 مليار جنية ولدي الشركة مستحقات للاطراف خارجية بمبلغ 1.7 مليار جنية اي ان الشركة الاجنبية استردت اكثر مما دفعت

كشف مسلسل الخصخصة‮  ‬عن ضياع ما يقرب من‮  ٨٩ ‬شركة من أفضل الشركات المصرية التي استولي عليها رجال أعمال الحكومة السابقة‮  ‬من دون وجه حق وبعقود شابها البطلان مما أهدر ملايين الدولارات علي البلاد وشرد عددا ضخما من العاملين بهذه الشركات التي قامت الإدارات الجديدة لها بتسريحهم أو إنهاء خدمتهم بنظام المعاش المبكر‮.‬

‮" ‬الخصخصة ورجال الأعمال‮ " ‬كان عنوان الدراسة التي أعدها الدكتور صلاح جودة‮ ‬– مدير مركز الدراسات الاقتصادية‮ ‬– حول فاتورة الفساد التي دفعتها مصر علي مدار ثلاثين عاما‮ .‬  
وكشفت الدراسة عن أنه لا يمكن عودة شركات الخصخصة‮  ‬إلي قطاع الأعمال العام إلا إذا شاب‮  ‬عقود البيع البطلان‮ ‬،‮ كانت من أفضل الشركات المصرية ذات الأغراض المتميزة وتحقق أرباحا هائلة‮ ‬،‮ ‬وذات عمالة كثيفة،‮ ‬بينما يبلغ‮ ‬عدد الشركات التي شابها البطلان ما يقرب من‮  ٨٩ ‬شركة‮ ‬،‮ ‬سواء بسعر أقل من سعر التقييم أو من خلال مخالفات في بنود العقد‮.‬

وبحسب الدراسة فإنه لا يمكن الرجوع في الاتفاقيات التي تمت بين بعض الشركات الأجنبية‮ ‬،‮ ‬أو يتم إلغاؤها لأنها تمت وفقا لمعاهدات وقوانين يجب احترامها‮ ‬،والشركات التي يمكن استعادتها في كل عهود الخصخصة بدءا من وزارة عاطف عبيد انتهاء بوزارة محمود محيي الدين‮ ‬،‮ ‬يمكننا فقط استعادة الشركات التي شابها البطلان أو التزوير في بعض الإجراءات‮ ‬،‮ ‬في هذه الحالة يمكن للحكومة إما أن تسترد هذه الشركات أو تطالب بفروق الأسعار‮ ‬،‮ ‬ولكن في حال قيام الحكومة بتأميم هذه الشركات ستحدث حالة هلع داخل السوق‮.

أن الأمر أكبر بكثير وأكثر خطورة مما نتصور فقد قدر البنك الدولي وعدد من الهيئات العالمية قيمة شركات القطاع العام بمبلغ 500 مليار جنيه، كما قدر مركز الأهرام للدراسات الاقتصادية وبنك الاستثمار القومي قيمة نفس الشركات بمبلغ 500 مليار جنية، ومع ذلك فقد تم بيع 241 شركة من إجمالي 314 شركة بحصيلة بيع 16مليار و741 مليون جنيه وبهذه الأسعار فإن حصيلة بيع القطاع العام كله كما قدر المتخصصون لن تتجاوز 22 مليار جنيه فأين ذهب هذا الفرق الهائل بين التقييمات الدولية والهيئات المحايدة وبين الواقع الفعلي؟

وتزداد الصورة قتامة عندما نعلم أن قيمة ما دخل مصر من حصيلة بيع القطاع العام بعد عمليات الفساد المنظمة تم إهداره على تشريد العمال عن طريق المعاش المبكر وسداد ديون الشركات المباعة ..فبأرقام الحكومة عام 2003 فإن حصيلة بيع القطاع العام حتى وقتها كانت 16.9مليار جنيه تم سداد 14.7 مليار جنيه منها 3 مليارات تم إنفاقها كتعويضات للعمال الخارجين على المعاش المبكر و4.5 مليار تسويات ديون للشركات و6.6 مليار تم تحويلها لوزارة المالية ليتم إهدارها في الموازنة العامة للدولة و0.9 مليار أنفقت على الإصلاح الإداري للشركات .. أي أن حصيلة بيع القطاع العام أهدرت بالكامل بينما خلفت وراءها أكثر من 450 ألف عامل انضموا إلى طابور البطالة عبر نظام المعاش المبكر[[15]](#footnote-16).

ان برنامج الخصخصة المصري لم يتضمن اي قيود تمنع الاجانب من تملك المشروعا الاقتصادية الاستراتيجية والمرتبطة بالامن القومي المصري ، مثل شركات الاسمنت والاراضي التي لها بعد استراتيجية امني وعلي سبيل المثال اراضي سياج في سيناء والتي صرف في مقابلها تعوض 400 مليون جنية .

ولكن الحكومات في اكثر الدولي رأسمالية تقوم بحماية صناعاتها الاستراتيجية ففي انجلترا اعترض مجلس العموم في عام 1986 علي زيادة حصة الحكومة الكويتية في ملكية شركة البترول البريطانية بريتش تروليوم والتي اشترتها الكويت من خلال البورصة وارغمت علي الغاء الصفقة

والمثال الاخر في الوليات المتحدة الامريكية فقد تم الغاء صفقة بيع بعض المواني الامريكية لشركة مواني دبي ورغم شفافية الصفقة وأحقية دبي بالصفقة ومع ذلك تم إلغاوها

وبعد الثورة المصرية في 20 يوليو 2011 قررت الحكومة المؤقتة في مصر إلغاء برنامج خصخصة شركات قطاع الأعمال العام، يبدو أن هناك توافقاً على عدم الاتجاه نحو "تأميم" الشركات التي تم بيعها بأقل من أسعارها الحقيقية، خاصةً الكبرى منها، وإن كان هناك اتجاه لمراجعة العقود الخاصة بتلك الشركات.

وأعلن نائب رئيس الوزراء للشؤون السياسية، والمشرف على قطاع الأعمال، علي السلمي، عن إلغاء برنامج الخصخصة بالفعل، واصفاً إياه بـ"غير العادل"، فقد رفض وزير القوى العاملة والهجرة، أحمد البرعي، فكرة تأميم الشركات الكبرى، على اعتبار أن ذلك سوف يضر بالمناخ الاستثماري في مصر، وارجوا الا يكون ذلك بعد فوات الاوان .

**ولكن ما هي نتيجة اتباع الحكومة المصرية لسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ؟ وهل حققت ما حققتة الدول التي عارضت سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مثل تركيا وماليزيا ؟**

وللاجابة علي هذا السؤال يتم من خلال الاتي :

-مؤشرات اداء الاقتصاد المصري

-مقارنتها بمؤشرات اداء اقتصاد تركيا وماليزيا كحالات مشابهة للاقتصاد المصري في بداية الثمانيات عند تطبيق سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي :

**أولا : مؤشرات اداء الاقتصاد المصري .**

هناك العديد من المؤشرات التي قد تظهر انها ايجابية وهي :

* وفقا لتقديرات نهاية 2009 بلغ الناتج المحلى الإجمالى 187.3 مليار دولار أمريكى ،
* حققت النسبة السنوية لنمو الناتج المحلى ارتفاعا غير مسبوق فى الأعوام من 2003 إلى 2007 تجاوز 8% ، ثم تراجعت إلى حد ما على وقع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لتستقر عند 5% للعامين 2009 و2010.
* والمؤشر الثالث المتوسط السنوى لنصيب الفرد الواحد من الناتج المحلى الإجمالى فى عام 2000 عند 1.447 دولار أمريكى. ارتفع هذا المتوسط فى عام 2009 إلى 1.990 دولار أمريكى على الرغم من استمرار الزيادة السكانية (بمعدل 1.76% سنويا) التى أوصلت تعداد مصر اليوم إلى 83 مليون نسمة.

وفى الأمور الثلاثة ـإلا أن التقدم والتعافى الاقتصادى هذا لا يعدو أن يكون سوى الوجه الجميل لمشهد اقتصادى مصرى لايزال به من القبح الشىء الكثير.

ولننظر إلى بقية المؤشرات الاقتصادية:

1. فنسبة الدين العام الداخلى من الناتج المحلى الإجمالى تجاوزت فى عام 2009 نحو 80% لتدق ناقوس خطر بالغا على المسار المستقبلى للاقتصاد المصرى.
2. بينما بقى إجمالى الدين الخارجى تقريبا على حاله (29.5 مليار دولار أمريكى فى 2000 و28.1 مليار فى 2009) وإن انخفضت نسبته من الناتج المحلى بتضاعف الأخير خلال الأعوام الماضية.
3. خرجت نسب التضخم عن سابق سيطرة الحكومة عليها وبلغت العام الماضى 11.8% بعد أن كانت قد قاربت على 19% فى 2008.
4. اقترب المعدل السنوى للبطالة من 10%. هيكليا، استمر غياب التوازن بين قطاع الخدمات من جهة وبين القطاعات الصناعية والزراعية من جهة أخرى.
5. لم يزد إسهام القطاع الصناعى فى الناتج المحلى بين عامى 2000 و2009 سوى بنسبة 2.4% ليصل إلى 38% فى مقابل 48% لقطاع الخدمات. بل وتراجع إسهام القطاع الزراعى من 16% فى 2000 إلى 13.8% فى 2009
6. قيمة العجز في الميزان التجاري بلغت 17.48 مليار جنيه 3 مليارات دولار في أكتوبر/تشرين الأول2010، مقابل 12.25 مليار جنيه(2.1 مليار دولار) في الشهر نفسه من سنة 2009.
7. قيمة الواردات ارتفعت كذلك بنسبة 33% خلال الشهر نفسه، حيث بلغت 30.23 مليار جنيه (5.2 مليارات دولار)، مقابل 22.69 مليار جنيه (3.9 مليارات دولار) في سنة 2009
8. .وبلغت قيمة الصادرات 12.75 مليار جنيه (2.2 مليار دولار)، مقابل 10.43 مليارات جنيه (1.8 مليار دولار) في أكتوبر/تشرين الأول 2009، بنسبة ارتفاع بلغت22%.
9. ثم يزداد المشهد الاقتصادى المصرى قبحا عندما نطالع النسب والأرقام الخاصة بالفقر وبالفجوة بين فقراء وأغنياء المصريين. وفقا للتقديرات الدولية. تصل اليوم نسبة المصريين الذين يعيشون دون خط الفقر إلى 25% (محددا بدولار أمريكى كدخل اليوم الواحد) وتتراوح نسبة من يعيشون على خط الفقر بين 15% و20%.

وهو ما يعنى أن التحسن الذى طرأ بين 2000 و2010 على الناتج المحلى الإجمالى ونموه السنوى والمتوسط السنوى لنصيب الفرد منه لم يرتب بعد تغييرات إيجابية بشأن ظاهرة الفقر ونسبة السكان المعانين منها. كذلك رفعت الشريحة العليا من أغنياء المصريين ــ أى 10% من السكان ــ نصيبها من الناتج المحلى الإجمالى إلى ما يقرب من 28% مقدمة بذلك الدليل البين على تنامى تركز الثروة بمصر واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء وأفضل ما يطلق علي معدلات النمو في مصر بانها نمو بلا تنمية موجه الي قطاعات بذخ واسراف مثل الاستثمارات العقارية الفاخرة زادت من عدم عدالة توزيع الدخول في المجتمع المصري

**ثانيا : التطور الاقتصادي في ماليزيا وتركيا :**

**ففي ماليزيا** يقول د.محمد ماهتير:ان المهم هنا بيان أن ماليزيا قد أعرضت عن نموذج التطوير

الذي مدحته وقامت بالدعاية له الدول الشمالية من خلال البنك الدولي"المصرف الدولي. للإنشاء والتعمير" والاتحاد العالمي للتسويق.

ولهذا أقدمت ماليزيا بدءا من 1986 بوضع إستراتيجية للتنمية من خلال خطة خماسية1986 عمادها حفز نشاط القطاع الخاص لاعتباره المحرك الأساسي للنمو.ولتحرير اقتصادها كما صرح بذلك رئيس الوزراء محمد مهاتير الذي تولى المسؤولية عام 1982 م، قائلا نحن في ماليزيا نؤمن بتحرير، التجارة ورفع القيود عن الصادرات و الواردات

ولقد قام العديد من الباحثين في حصر اسباب التقدم في ماليزيا في العوامل التالية :

1ـ تميز المناخ السياسي لماليزيا بالظروف المناسبة للإسراع بالتنمية الاقتصادية·

2 ـ أصبحت ماليزيا ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي·  
3ـ إنتهجت ماليزيا إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة.

4 ـ اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.

5ـ إعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات حيث ارتفاع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 40 % بين سنة 1970 وسنة 1993، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50 % خلال الفترة عينها.

ومن جانبه يرى الدكتور محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، إنه إضافة إلى الأسباب السابقة هناك عوامل أخرى ساهمت في نجاح التجربة الماليزية، أوردها فيما يلي:  
1 ـ تعامل ماليزيا مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم السماح له بالدخول ولكن ضمن شروط ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية.  
2 ـ امتلاك ماليزيا لرؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي الواحد والعشرين من خلال التخطيط لماليزيا 2020 .

3 ـ التنوع الكبير في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي " الصناعات: الإستهلاكية - الوسيطة - الراسمالية".[[16]](#footnote-17)

وفي عام 2008 كان ترتيب الاقتصاد الماليزي 29 عالميا من حيث اتساع الاقتصاد بناتج محلي إجمالي 397.5 مليار دولار وبمعدل نمو سنوي 4.6 % وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 15700 دولار ، وبمعدل تضخم 5.8% والسكان تحت خط الفقر 3.5% ، وتسهم الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي ب9.7% والصناعة 44.6% والخدمات 45.7% ويبلغ حجم قوة العمل 11.2 مليون فرد يعمل منهم في الزراعة 13% والصناعة 36% والخدمات51% وبلغ معدل البطالة 3.7% وقد حققت ماليزيا في العقود الثلاثة الماضية تقدما اقتصاديا مضطردا وصعودا تنمويا سريعا خاصة خلال العقدين الاخرين من القرن الماضي لتغدو بذلك دولة مصنفة علي أنها حديثة العهد بالتصنيع .

وفي توزيع الدخل فأنه في عام 2007 يتضح من المؤشرات عدالة توزيع الدخول هناك نحو 5.8مليون أسرة معيشية ، منهم 8.6% دخلها الشهري أقل من ألف رنجت ماليزي ، و 29.4% بين 1000 الي 2000 رنجت ماليزي ، 19.8% بين 2000 الي 4000 رنجت ماليزي و8.6% بين 4000 الي 5000 رنجت ماليزي ، 15.8 % بين 5000 الي 10000 رنجت ماليزي و4.9% أكثر من 10000 رنجت ماليزي .

بلغت حجم الصادرات الماليزية في عام 2008 نحو 195 مليار دولار ، وحجم الواردات 156 مليار دولار [[17]](#footnote-18)

وكذلك رفض ماهتير محمد خطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمواجهة الازمة المالية التي عضفت بدول جنوب شرق اسيا في عام 1999-2000 واصبحت خطة ماليزيا المحلية تدرس في جامعات العالم لمواجهة الازمة المالية ، وتجسد هذه الخطة جدية التحولات الاقتصادية الوطنية التي اقترحها محاضر للإحلال محل توصيات صندوق النقد الدولي لمساعدة ماليزيا على تجاوز محنتها النقدية [[18]](#footnote-19):

أولاً: استمرار النجاح في إدارة الاقتصاد الكلي والسياسيات المالية، بهدف الوصول إلى اقتصاد معلوماتي البنية، مع نسبة تضخم منخفضة بدعم من قوة الطلب والاستثمار الخاص في الاقتصاد المحلي ونمو مستقر للاقتصاد العالمي، للعمل على إيصال متوسط دخل الفرد السنوي إلى 17.779 رينجكتاً ماليزيا " الدولار= 3.80 رينجكات" وخفض نسبة البطالة إلى 2.7% مع انتهاء فترة الخطة عام 2005.

ثانياً: تقوية البرامج التوزيعية للدخل من أجل مشاركة أكثر توازناً بين الجماعات العرقية، وبقاء أهداف الخطط السابقة لعلاج مشكلة الفقر، وخفض معدلات الفقر المدقع إلى أقل من 1% في 2005، وإعادة هيكلة التوزيع الوظيفي بين الأعراق والولايات بهدف بناء مجتمع عادل وموحد.

ثالثاً: تعزيز التنمية المدفوعة بالمزيد من التنافسية، من خلال تحسين مستويات، وأداء العمال والموظفين، ورفع مستوى البحوث والتنمية.

رابعاً: تعزيز التنافسية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية مع تزايد حدة المنافسة بين الدول على جذب الاستثمارية وتسويق الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي، فالقطاع الصناعي الذي نما بنسبة 9.1% سنوياً خلال الخطة السابقة، يُتوقَّع أن ينمو بنسبة 8.9% خلال الخطة الثامنة، بسبب النقلة نحو تركيز التقنية وتقليل العمالة، بينما يتوقع أن ينمو قطاعا الخدمات والزراعة بنسبة 7.7% و3% فقط على التوالى.

خامساً: توسيع استخدامات " تقنيات الاتصال المعلوماتي"، وجعل ماليزيا مركزاً إقليميا ودولياً لخدماتها وانتاجها، مع العمل على توفير البيئة الدستورية والقانونية، بهدف تقليل الفارق الرقمي بين الفقراء والأغنياء، وبين القطاعات الاقتصادية، من خلال توسيع البنية التحتية الاتصالية.

سادساً: دعم تنمية الموارد البشرية، من خلال نظام تعليمي وتدريبي فعال، وبناء المزيد من المدارس، مع تطبيق نظام التعليم المركزي ومفهوم المدارس المتكاملة.

سابعاً: تحقيق مفهوم "التنمية المتوازنة والثابتة"، للاستفادة من ثروات البلاد بأقصى درجات الفاعلية والحفاظ على البيئة.

ثامناً: توفير فرص أفضل لجميع الماليزيين، لتحسين مستويات معيشتهم، وتوسيع حصول الطبقة الفقيرة وقسم من الطبقة المتوسطة – وهي الأغلب بين سكان المدن - على فوائد الخدمات العامة "التعليم والاسكان والصحة".

تاسعاً: استمرار التربية على السلوكيات الإيجابية والقيم الأخلاقية في حياة العمل والمعيشة، من خلال المنهاج التعليمي وبرامج خاصة للعاملين في المنظمات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات الوعظ والإرشاد الديني ووسائل الإعلام، باعتبار أن وجود المجتمع المنضبط أخلاقياً والسكان المتحلين بقيم ومبادئ المعاملات المستقيمة هو الأساس لنجاح البلاد.

**وفي تركيا**  صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بأن الهدف الأول لحكومته هو تنفيذ البرنامج الاقتصادي بحذافيره حتى نهاية عام 2004، وأن تركيا بعد هذا التاريخ ستواصل سيرها بجهودها الذاتية دون الحاجة إلى عقد اتفاقيات خاصة مع صندوق النقد الدولي. جاء ذلك في معرض رده على سؤال أحد الصحفيين الذي ذكره بموقف ماليزيا من الأزمة الاقتصادية التي ضربت عدداً من الدول الآسيوية وكيف رفضت ماليزيا برامج صندوق النقد الدولي وتمكنت من الخروج من الأزمة ومواصلة سيرها بجهودها الذاتية. وقال أردوغان بأن الديون الداخلية والخارجية كارثة بالنسبة لتركيا، وأن ديون تركيا لصندوق النقد الدولي بدأت تتناقص، وأنها في الوقت الحالي تبلغ واحداً وعشرين مليار دولار تسددها تركيا كلها مع نهاية عام  2004.وأبدى أردوغان إعجابه بما شاهده خلال زيارته لماليزيا، وأمله بأن تحذو تركيا حذوها كي تتخلص من ضغوط صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى الأخطار الناجمة من الديون الداخلية.يذكر بأن مجموع الديون الخارجية والداخلية المتراكمة على تركيا تبلغ مائتين وعشرين مليار دولار. كما تبلغ فوائد هذه الديون أكثر من أربعين مليار دولار في العام الواحد[[19]](#footnote-20).

نما الاقتصاد التركي بمعدل سنوي مركب مقداره 8.4 في المائة ليصل إلى 724.2 مليار دولار في عام 2010 بعد ان كان 52 مليار دولار في عام 1998 ، وأصبح أكبر سابع عشر اقتصاد على مستوى العالم، السابع على مستوى الدول الأوروبية السبعة وعشرين، واكبر الأسواق الناشئة في أوروبا[[20]](#footnote-21).

ومن الأسباب الأساسية التي ساعدت الاقتصاد التركي على الازدهار والنمو بهذه المعدلات، تلك الإجراءات التي اتخذتها البلاد في الماضي مثل [[21]](#footnote-22):

* الإصلاحات المصرفية، وإعادة بناء القطاع المالي عقب الأزمة المصرفية المحلية التي حدثت في العام 2001.
* الإصلاحات الهيكلية المُنفذة التي أتاحت للمؤسسات والأسواق المختلفة العمل على نحو سليم وجيد (بنك مركزي مستقل، سلطات مستقلة، عمليات خصخصة،علاوة على الإصلاحات التي أجراها الاتحاد الأوروبي).
* استقرار الاقتصاد الكلي، والاستقرار السياسي.
* إصلاحات العملة التي تمت في العام 2002، والتي نجحت البلاد من خلالها بحذف ستة أرقام من العملة التركية.
* تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والذي شكّل أكثر من ثلثي الاقتصاد التركي.
* المبادرات التجارية التي تمكنت البلاد من خلالها من تعزيز الروابط بينها وبين مختلف دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية.
* إنشاء إدارة  تطوير الاسكان التي وفّرت إسكانا منخفض التكلفة لأكثر من مليون مواطن تركي.
* إصلاحات الضمان الاجتماعي والتي طبقت بموجبها نظام تأميني اجتماعي موحد على المشتغلين بالمهن الحرة (BAĞ-KUR)، ودمج مؤسسة الضمان الاجتماعي (SSK)، وصندوق التقاعد في هيئة واحدة. وباتخاذها هذه الإجراءات، لم يعد هناك عامل واحد غير مسجل في نظام الضمان الاجتماعى.
* إصلاحات الرعاية الصحية التي وفّرت البلاد من خلالها خدمات الرعاية الصحية مجانا للمسنين.
* انخفضت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 9.4 في المائة في العام 2005 إلى 8.3 في المائة في العام 2010، في حين ارتفعت مساهمته من ناحية المعدلات الحقيقية، بمعدل نمو سنوي مركب مقداره 5.7 في المائة خلال الفترة ما بين العامين 2005 و 2010 لتصل إلى 59.9 مليار دولار أمريكي. استحوذ قطاع الزراعة على 29.5 في المائة من العمالة في العام 2009.
* بقي قطاع الصناعة القطاع الاقتصادي الأساسي في البلاد، واحتل مكانة رائدة في عملية التنمية. حيث شهد القطاع الصناعي نموا بمعدلات ثنائية الرقم منذ العام 2007 باستثناء الانخفاض الذي شهده في العام 2009. فقد نما القطاع بمعدل سنوي مركب مقداره 7.0 في المائة خلال العامين 2005 و2010 وصولا إلى 155.9 مليار دولار أمريكي. هذا وسجل القطاع الصناعي نموا هائلا بعد عمليات التحرير الاقتصادي وارتقى مستوى الإنتاج في هذا القطاع إلى المعايير العالمية.ومن ضمن القطاعات الفرعية العديدة التابعة للقطاع الصناعي التركي، نجد قطاعات الدفاع، الالكترونيات، الحديد والصلب، صناعة السيارات، الزجاج و السكر.هذا وتلعب صناعة الأسمنت دورا هاما في البلاد و هي تحتل مكانة رفيعة المستوى في الإنتاج العالمي. كما يعتبر قطاع المنسوجات والملابس إحدى القطاعات الفرعية الأخرى المتقدمة في البلاد، إذ تقوم تركيا بزيادة صادراتها من منتجات المنسوجات سنويا باعتبارها منتجًا كبيرا للقطن.يعتبر قطاع الخدمات التركي نجما صاعدا في الاقتصاد التركي سريع النمو. فقد حقق القطاع نمواً مضطردا من 339.7 مليار دولار أمريكي في العام 2005 إلى 526.9 مليار دولار أمريكي في العام 2010، بمعدل نمو سنوي مقداره 9.2 في المائة. ارتفعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 70.3 في المائة في العام 2005 إلى 72.8 في المائة في العام 2010. وضمن قطاع الخدمات، كان قطاع النقل والتخزين والمواصلات المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة مساهمة بلغت 13.4 في المائة في العام 2010، تلاه قطاع الممتلكات والمساكن بنسبة مساهمة مقدارها 12.5 في المائة، ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة مساهمة بلغت 10.8 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات. ويمتلك قطاع النقل والمواصلات ما يزيد عن 100 مطار من ضمنها سبعة مطارات دولية. كما بلغ طول شبكة السكة الحديد 8,697 كيلومتر في العام 2008، من ضمنها خطوط مزودة بالكهرباء يبلغ طولها 2,133 كيلومتر. وحتى العام 2008، تضمن الأسطول التجاري البحري 612 سفينة، وهو يحتل المركز التاسع عشر على مستوى العالم. أما من جهة قطاع الاتصالات، فقد بلغ عدد المشتركين في قطاع الهاتف النقال التركي 61.5 مليون مشترك كما في الربع الأول من العام 2011، متراجعاً من 61.8 مليون مشترك كما في نهاية مارس 2010 و 63.7 مليون مشترك كما في يونيو 2009. هذا وبلغ معدلات انتشار خدمات الهاتف النقال والثابت 84.7 في المائة و 24.2 في المائة كما في العام 2009.

يلي.

1. http://web.worldbank.org [↑](#footnote-ref-2)
2. ttp://www.imf.org [↑](#footnote-ref-3)
3. John Perkins , Confessions of an Economic Hit Man,Publishing by: Berrett-Koehler Publishers,Inc.San Francisco,CA, USA , 2004 [↑](#footnote-ref-4)
4. صوت الامة العدد 234 الصادر في 23-5-2005 [↑](#footnote-ref-5)
5. Source forum.alnel.Com : <http://forum.alnel.com/thread-11972.html> [↑](#footnote-ref-6)
6. http://www.moheet.com/show\_files.aspx?fid=478959 [↑](#footnote-ref-7)
7. خصخصة الشركات المملوكة للدولة – مركز المشروعات الدولية الخاصة ، القاهرة ، www.cipe-arabia.org : [↑](#footnote-ref-8)
8. جريدة اليوم السابع ، 10 مارس سنة 2011 http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=366772&SecID=274&IssueID=158 [↑](#footnote-ref-9)
9. "خصخصة الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية وفساد نظام مبارك " ، مركز حلوان للمحاماة والاستشارات القانونية

   http://legal.maktoobblog.com/1383667/quicktel/ [↑](#footnote-ref-10)
10. عبد المجيد راشد ، النهب المنظم لمصر نموذج الخصخصة ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=80212 [↑](#footnote-ref-11)
11. جريدة الدستور المصرية بتاريخ 9/7/2011 http://www.dostor.org/crime/11/july/9/47684 [↑](#footnote-ref-12)
12. عبد المجيد راشد ، المرجع قبل السابق . http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=80212 [↑](#footnote-ref-13)
13. عبد المجيد راشد ، الخصخصة الخائنة ، http://rashd-karama.maktoobblog.com/156208/ [↑](#footnote-ref-14)
14. جريدة الشروق ، التفاصيل الكاملة لفضيحة بيع شركة النوبارية نوباسيد http://www.shorouknews.com/contentData.aspx?id=416736 [↑](#footnote-ref-15)
15. شبكة المعلومات القانونية العربية http://www.eastlaws.com/Forums/DawreyaViewPost.aspx?ID=35 [↑](#footnote-ref-16)
16. <http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2003/09/27/277.html>

    د. عبد الرحيم عبد الواحد ، الدكتور محاضر محمد ... بعيون عربية وإسلامية ، الأجواء للنشر ، الامارات العربية المتحدة ، الطبعة الأولي ، أكتوبر 2003 . [↑](#footnote-ref-17)
17. أ. مدحت أيوب ، تطورات الاقتصاد الماليزي في مواجهة الازمة المالية العالمية ، برنامج الدرسات الماليزية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، بالتعاون مع مركز الدرسات الاسيوية ، سنة 2009 ، ص 100:101. [↑](#footnote-ref-18)
18. د.عبد الرحيم عبد الواحد ، الدكتور محاضر محمد ... بعيون عربية وإسلامية ، مرجع سابق [↑](#footnote-ref-19)
19. جريدة الرياض السعودي الثلاثاء 17 ربيع الثاني 1424العدد 12779 السنة 39 الموافق 17 مايو 2003 [↑](#footnote-ref-20)
20. تقرير عن الاقتصاد التركي ومقارنتة بالاقتصاد العربي ، صادر عن إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول ( كامكو) ، 11 مايو 2011. [↑](#footnote-ref-21)
21. نظرة عامة علي الاقتصاد التركي ، بيت الاستثمار العالمي جلويل ، مارس 2011 [↑](#footnote-ref-22)